الباب الرابع

المشهد الأمني العسكري

لا رؤى بعيدة المدى، والحسابات رهن التطورات

د. فادي نحاس

مدخل

يرصد المشـــهد الأمني- العسكري التالي، القراءات والتوقعات والتحليلات الإسرائيلية المرتبطة بموضوعين مركزين شـــغلا الساحة الإسرائيلية عام ٢٠١٤ وهما، أولا: التحولات والتغيرات التي يشهدها العالم العربي خاصة دول الطوق. وثانيا الحرب الإسرائيلية على غزة وأبعادها الإستراتيجية.

يتكون التقرير من ســـتة أجزاء أساســـية. يســـتعرض الجزء الأول القراءة الإسرائيلية لتداعيـــات الأزمات والتحولات الإســـتراتيجية التي يمرّ بها العالـــم العربي؛ خاصة دول الطوق، والفرضيات الأساســـية لهذه القراءة. ويســـتعرض الجزء الثاني الحرب على غزة وتداعياتها العســـكرية والإستراتيجية. أمّا الجزء الثالث فيتناول تطور الموقف الإسرائيلي تجـــاه حزب الله. ويبحث الجزء الرابع جديد القراءة الإســـرائيلية للأحداث على الســـاحة السورية وتداعياتها. ويتناول الجزء الخامس مستقبل العلاقات الإسرائيلية- المصرية في عهد الرئيس السيسي. أما الجزء السادس والأخير فيتطرق إلى مستجدات الملف النووي الإيراني وتداعياته في عام ٢٠١٤.

١. الأزمات والتحولات في العالم العربي

ما زالت الأزمات التي تعصف بالعالم العربي تشكل- وللسنة الرابعة على التوالي- محور التقدير الاستخباراتي السنوي الذي تنشره وكالة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية،[١]

والتي يوكل إليها تقويم المخاطر المحيطة بإسـرائيل. ويعتمد التقدير على تقديرات أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية المختلفة: الموساد والشاباك والاستخبارات العسكرية «أمان».

لفت التقرير الانتباه إلى أن الاستخبارات العسكرية تعتبر أنه في هذه المرحلة، من غير الممكن– بل ومن المبالغ فيه– عرض تقديرات لمدى بعيد. وسبب ذلك، انعدام اليقين وغياب الاستقرار، وإمكانية نشوب أحداث تزعزع المنطقة، من دون إنذار مسبق.

تعتبر الاستخبارات العسكرية أن عرض تقديرات لمدى بعيد، في هذه المرحلة، مبالغ فيه، بسبب انعدام اليقين وغياب الاستقرار وامكانية نشوب أحداث تزعزع المنطقة، من دون انذار مسبق.

لا بد من الإشارة هنا إلى أن التقدير الاستخباراتي السنوي– لم يفصل الفروقات بين تهديد إستراتيجي وتهديد تكتيكي، بين دائم ومؤقت، وبين مؤثر وأقل تأثيرًا، وبين تهديد يمكن احتواؤه، وآخر لا يمكن احتواؤه؛ بعبارة أخرى، لم يفصل في أهمية التهديدات وترتيبها، الأمر الذي لقي انتقادات داخل الجيش مفادها أن التقدير لا يتعلق بالوقائع، وإنما يتصل أكثر بالتفسيرات. وحسب رأي المحتجين، فإن تقديرات شعبة الاستخبارات للعام ٢٠١٥ لا تلحظ الفرص، وإنما تركز على الأخطار والتهديدات، مع ذلك أورد التقدير مجموعة من الفرضيات التي تشكل– بحسبه– أساسا لفهم التحولات الإقليمية.

١.١ الفرضيات والمؤشرات الإستراتيجية من المنظور الإسرائيلي

ما زالت التقديرات الإسرائيلية تجمع على أن الأزمات التي تواجه العالم العربي ستحوّل المنطقة إستراتيجيا، وترى أن المرحلة الانتقالية ستنتج بيئة مليئة بالتحديات للأمن القومي الإسرائيلي. في الوقت ذاته، فإن التقدير الاستخباراتي والقراءات المختلفة، تجمع على أن وضع الأمني الحالي في إسرائيل بات أفضل، بسبب تدهور الأوضاع الداخلية للأعداء الفعليين والمحتملين لإسرائيل، وتراجع عناصر قوتهم تبعًا لذلك.[٢] فيما يلي أبرز المعطيات والمؤشرات الإستراتيجية:

أولا: لن يكون أمام إسرائيل في السنوات المقبلة تحدّ عسكري من قبل جيوش نظامية، بل من قبل تنظيمات عسكرية. وعلى الرغم من أنه ما زالت في المنطقة دول لها جيوش، وعلى رأسها مصر، إلا أن إسرائيل لا تحتل درجات متقدمة في سلم أولوياتها، كما أن السلطة هناك لم تحكم بعد سيطرتها على مصر نفسها ولم تجد حلولا لمشاكلها. أما باقي الجيوش في المنطقة– خاصة السوري والعراقي– فهي عديمة الجدوى من ناحية قتالية ومعنوية.

«الأزمات التي تواجه العالم العربي ستحوّل المنطقة إستراتيجيا، وستنتج المرحلة الانتقالية بيئة مليئة بالتحديات للأمن الإسرائيلي»

ورغم أن السعودية ودول الخليج تتسلح بأفضل أنواع الأسلحة الغربية– وخاصة الأميركية– لكنها وفق التقديرات الإسرائيلية لا تنظر حاليا إلى إسرائيل كعدو، بل إن إيران هي العدو بالنسبة لها، وهي السبب لسباق التسلح الحثيث في منطقة الخليج. لكن التقديرات تشير أيضا إلى مخاطر التسليح، لأنه كما كتب أحد المحللين: «عندما يتواجد

الســـلاح هناك فسيكون بإمكان كل من يســـيطر في هذه الدول استخدامه، ويجب القلق من ذلك في المستقبل».[٣]

في المقابل، وخلافًا لتقديرات ســـابقة، يوجد تراجع لاحتمالات وصول قوى إســـلامية متطرفة إلى سدة الحكم، الأمر الذي يساهم في توصيف الوضع الإستراتيجي لإسرائيل على أنه أفضل. فتشـــير التقديرات الإســـتراتيجية الإســـرائيلية أن انهيـــار الدول أكثر محـــاكاة للواقع من الاندماج، حيـــث يتنامى نفوذ جماعات مـــا دون الدولة داخل الأطر الوطنية، حتى يكاد الاثنان يســـتويان في القدرة على إدارة المجتمعات، الأمر الذي يثبت حالة الفوضى وعدم الاستقرار السياسي لدى الدول العربية.

«مـن المتوقع أن يـغـدو الشرق الأوسط في العام المقبل مكانًا من السيئ جدًا العيش فيه، وربما أحد أسوأ الأماكن وأخطرها في العالم»

ثانيًا-من المتوقع أن يغدو الشـــرق الأوســـط في العام المقبل مكانًا من السيئ جدًا العيش فيه، وربما أحد أســـوأ الأماكن وأخطرها في العالم: تصف شـــعبة الاستخبارات العســـكرية عالمًا يســـيطر عليه تعفن اجتماعي، وتفكك سياســـي، ويغدو أشد فقرًا بشكل متزايد.

فالأزمـــة الاقتصادية المزمنة في دول الربيع العربي، وهـــي أزمة تزداد عمقًا في ضوء تدهور أســـعار النفط، وتعاظم تفكك دول مركزية مثل ســـورية، ليبيا والعراق، ويمكن أن تزعزع أنظمة مســـتقرة مثل إيران ومصر. فقط في الســـعودية، التي تعتبر دولة مستقرة، ستصل نسبة البطالة في العام القريب في صفوف الشباب إلى ٣٠ في المئة. ولا عجب من أن يتواجد مثل هذا العدد الكبير من السعوديين في منظمات الجهاد العالمي.

ثالثًا- توجد أربعة معسكرات في الشرق الأوسط تحارب بعضها البعض، بينما تقف إسرائيل في موقع المراقب، حتى الآن. الأول، هو «المعسكر الشيعي» الذي يشمل: إيران، ســـورية، حزب الله، الجهاد الإســـلامي والحوثيين في اليمن. ويحـــاول هذا المحور إعادة ترميم محور إيران– سورية– حزب الله وحماس.

«لا يوجد راع دولي قادر على إجراء توازنات وتعاون دولي على نحو يحقق تهدئة إقليمية الشرق الاوسط»

الثاني، «المعســـكر المعتدل»، ويضم: مصر والأردن والسعودية ودول الخليج، وانضمت إليه قطر مؤخرا. ويمكن لهذا المعسكر إبعاد حماس عن إيران، ويعطي دفعة أخرى لإعمار القطاع بمشاركة السلطة الفلسطينية. الثالث، الذراع السياسية لـ «الاخوان المسلمين» في غزة، وهم موجودون في غزة وإسرائيل والأردن ومصر وسورية. ويقدرون في الاستخبارات العسكرية، أن مظاهرات الإخوان ستعود إلى الميادين في مصر والأردن.الرابع، «معسكر الجهاد الســـني»، ويشمل «داعش» و«جبهة النصرة»، و «أنصار بيت المقدس» في سيناء، كما يشمل عشرات التنظيمات الصغيرة التي تدور في فلكها.[٤]

رابعا: في الشـــرق الأوســـط لا يوجد راع دولي قادر على إجراء توازنات وتعاون دولي يحقـــق تهدئة إقليمية. ولفت التقدير إلى أن الولايات المتحدة لا تتحرك من دون تحالفات.

وهــو ما برز في «التحالف الدولي» الذي عقدتــه للعمل في العراق، و «تحالف عربي» في ســورية. وفي المقابل، يضيف التقدير أن روســيا بقيادة الرئيــس فلاديمير بوتين، تبذل جهودا لزيادة نفوذها في المنطقة من خلال سورية.

«إيــران هــي العــدو رقــم واحــد لإسرائيل، بما تمتلكه من قدرات عسكريه قرب تحولها إلى دولة نووية»

خامســا: إيران هي العدو رقم واحد، بما تمتلكه من قدرات عسكرية، وقرب تحولها إلى دولة نووية، وبما تتبناه من مواقف عدائية تجاه إســرائيل. ووصف التقدير الصورة المتصلــة بإيــران بالمعقدة. واعتبر أنه ليس واضحا خلال عام ٢٠١٥، ما إن كان ســيتم التوصل إلى اتفاق بين إيران والسداســية الدولية حــول برنامجها النووي. ويقدرون في الاســتخبارات العسكرية، أن اتفاقا كهذا ســيكون سيئا بالنسبة لإسرائيل. أما في حال عدم التوصل إلى اتفاق، فيمكن لإيران أن تكسر قواعد اللعبة، ويمكن أن يؤدي الفشل إلى الخيبة من الرئيس حسن روحاني، وترجيح إمكانية إعادة الحرس الثوري إلى السلطة. إن التهديد الأكثر جوهرية على وجود دولة إســرائيل، هو إمكانية أن تنجح إيران في الســنة القريبة القادمة في التوصل إلى اتفاق يسمح لها بالتقدم في مسار الحصول على القدرات النووية العسكرية. وهذه العملية قد لا تحصل في هذه السنة، ولكن اتفاقا سيئا مع الدول العظمى قد يكون حجر الزاوية في مسيرة كهذه بدأت منذ زمن.

استبعاد انهيار نظام بشار الأسد في المدى القريب

سادسًــا- استبعاد انهيار نظام بشار الأســد في المدى القريب، وتأكيد على وضع ميداني أفضل لجيش النظام، إلا أن التقدير الاســتخباراتي الســنوي لا يزال متمسكا بحتمية سقوط نظام الأسد في المدى البعيد.

وعلى الرغم من أن سورية لا تزال على الخريطة، إلا أن الدولة انهارت فعليًا، ولا يوجد لها مســتقبل اقتصادي أو سياســي أو اجتماعي. إن سيطرة بشــار الأسد على الدولة آخــذة في التراجع والتقلص من خــلال انتهاجه أجندة طائفيــة. ونتيجة لذلك، أصبحت الأغلبية الســاحقة من الشــعب معادية له. فما هو قائم الآن هو «سورية الصغرى» تحت سيطرته، والتي تشكل نحو ٢٠ إلى ٣٠٪ من الدولة. أما ما تبقى من المناطق، فهو عبارة عن عدد من الكانتونات تســيطر عليها تنظيمات مســلحة معتدلة ومتطرفة. وجميع هؤلاء يحارب بعضه بعضًا. ورأى التقدير أيضا أن الثمن الذي تقبضه إسرائيل جراء المساعدة الانســانية التي تقدمها لـ «الجيش الســوري الحر» هو انتشار «جماعات سنية معتدلة»، على طول جزء كبير من هضبة الجولان، ووجهة هؤلاء نحو الداخل السوري.[٥]

التقدير الاستخباراتي السنوي لا يـزال متمسكاً بحتمية سقوط نظام الأسد في المدى البعيد

يرى التقدير أن الخبراء الروس والإيرانيين، الذين يعملون جنبا إلى جنب، توصلوا إلى استنتاج بأن الجيش السوري لن يتمكن من إحداث انقلاب في المشهد الميداني. لذلك هم يحاولون، والأميركيون ينجرون وراءهم، للتوصل إلى حلّ وسط بين المتمردين والأسد، يتم فيه تقاسم السلطة في سورية.

ولم ينهِ تقرير الاستخبارات تقديراته حول الملف السوري من دون التطرق من جديد إلى ما يسميه السلاح الكيماوي السوري، ويرى رجال الاستخبارات الإسرائيليون أن هذا الملف سيبقى مفتوحًا أيضًا في عام ٢٠١٥، لأن منظمة OPCW التي تعمل على تفكيك السلاح الكيماوي لم تغلقه بعد، ويسود الاحتمال الكبير بأن نظام الأسد يواصل إخفاء مواد كيماوية.[٦]

«على الرغم من أن سورية لا تزال على الخريطة، إلا أن الدولة انهارت فعليًا، ولا يوجد هناك مستقبل اقتصادي أو سياسي أو اجتماعي لها»

سابعا – تسيطر الفوضى الأمنية في سيناء، وتشكل بوضوح خطرا إستراتيجيا على إسرائيل، في ظل تراجع تنامي قوة الجيش المصري المشغول خلال العامين الماضيين بالشؤون الداخلية .وأن الجيش المصري يدير حربًا صعبة جدًا في سيناء ضد الجماعات المسلحة، حيث يعاني من ضعف في المعلومات الأمنية، وضعف في الأداء العملياتي.

ثامنا – ستكون القضية الإسرائيلية- الفلسطينية «قابلة للإدارة» فقط، ولن تكون «قابلة للحل». إن إحلال السلام غير ممكن حاليًا، ولا بد من تعزيز الأمن والهويّة الإسرائيلية كدولة «يهودية وديمقراطية». ومع تراجع الوجود الإسرائيلي– لا سيّما العسكري– في مناطق مثل رام الله ونابلس وجنين، يجب العمل على تعزيز التعاون المتزايد في حقول معيّنة كالطاقة والمياه والتجارة. ومن مصلحة إسرائيل العمل على تحسين حياة الإسرائيليين والفلسطينيين على حدّ سواء.

«الفوضى الأمنية تسيطر في سيناء، وتشكل بوضوح خطرا إستراتيجيا على إسرائيل»

يرى الإسرائيليون أن التدهور الأمني بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، أو بين إسرائيل وغزة، خيار واقعي في عام ٢٠١٥. ووفق تقرير الاستخبارات، فإن حماس نجحت في تحسين قدراتها بنسبة تتراوح بين ٥ و١٠٪ منذ وقف إطلاق النار. كما تقوم بترميم الأنفاق الهجومية في الشجاعية وخان يونس.

تاسعا- وجود تغييرات في نظريات تفعيل القوة لدى «العدو». ويظهر التقدير الاستخباراتي أوجه التشابه بين حماس وحزب الله، فيدعي أن الطرفين انتقلا من طرق الدفاع والاستنزاف بواسطة الصواريخ إلى طرق الهجوم والاحتكاك بواسطة تفعيل القوى في الأراضي الإسرائيلية. والهدف أيضًا هو خلق صورة انتصار والمسّ بقدرة الصمود لدى المدنيين الإسرائيليين.[٧]

«ستكون القضية الإسرائيلية الفلسطينية «قابلة للإدارة» فقط وليست قابلة للحل».

عاشرًا- حزب الله على أهبة الاستعداد في الجنوب اللبناني للمواجهة، وهو بانتظار صدور الأمر الإيراني، في اللحظة التي ستشعر فيها إيران بالتهديد. ويرفع التقرير وتيرة الترهيب التي باتت منهجا إسرائيليا للقيادتين العسكرية والسياسية، فيدعي معدوه أن حزب الله يواصل التسلح، وأنه بات يمتلك صواريخ «الفرقان» التي تحمل رأسًا متفجرًا ضخمًا.

حادي عشر – على إسرائيل وضع خيارات تحالف استباقية، مثل إنشاء تحالفات إستراتيجية مع «الدول السنية»، بما فيها دول الخليج، خاصة السعودية وقطر. في

الحقيقة، إن إسـرائيل والخليج يختبران مرحلة اسـتثنائية فـي علاقتهما، يبقى التعاون المفتوح صعب التحقيق. فنظرًا للمخاطر المشـتركة المتمثلة بـ «داعش» وإيران و «الإخوان المسلمون»، فقد خاضت إسرائيل ودول الخليج تعاونًا «كتومًا» مهمًا، لكن تبقى ترجمة هذا التعاون بشراكة صريحة ودائمة قيد المراقبة.[٨]

ثاني عشر: إحدى أهم ركائز أمن إسرائيل هي علاقتها مع الولايات المتحدة. ويجب على الحكومتين متابعة نقاشـاتهما بهدوء وسـرية، وتحديد نقـاط خلافاتهما المفاهيمية والنصية في ما يخص «الملف النووي الإيراني».

ثالث عشـر: تصاعد خطر الهجمات السايبرية: وينبغي لإسرائيل أن تأخذ بالحسبان واقع أنها ذات يوم سوف تفيق على هجوم كثيف على منظومات عسكرية ومدنية فيها.[٩]

تتفق التقارير والأوراق الاستخباراتية على استمرار توصيف الوضع الإستراتيجي بأنه أفضل، هو يؤسـس على مراهنات إسـرائيل على عنصر الزمن، من جهة اتساع الفجوة بشـكل كبير على صعيد ميزان القوى العسـكري (والاقتصادي والعلمي)، بين إسرائيل والدول العربية. تسـعى المؤسسـة العسـكرية إلى تثبيت تفوق عسـكري نوعي يمنع أي إمكانية مسـتقبلية لتهديد الكيان الإسرائيلي، وهي تراهن على عامل الزمن في استمرار حالة الاضطراب والتراجع على الصعد العسـكرية والاقتصادية في العالم العربي. ولعل الموقف المتشـدد من النووي الإيراني، سـببه التخوف من أن يكسـر وجود سلاح نووي إيراني التفوق العسكري الإسرائيلي.[١٠]

«وضع خيارات تحالف استباقية، مثل انشاء تحالفات إستراتيجية مع الدول السنية»

اسـتنادا لديناميكية التغيـرات الإقليمية، يبدو أن عدم اليقين وعدم الاسـتقرار حول الحدود، سيظلان يميزان السنة القريبة، فيما سيستمر قلق المؤسسة الأمنية الإسرائيلية إزاء ما يجري في العالم العربي، خاصة في ظل ضبابية المسار المستقبلي، وصعوبة التنبؤ بأهمية تداعياته على المديين المتوسط والأبعد.

ما زالت هناك مخاوف جديدة تهدد الأمن القومي الإسـرائيلي في المرحلة الراهنة، من بينها تصاعد مخاطر التغير السـريع، والمفاجآت الإسـتراتيجية، وزيادة النشاط المسلح المعـادي، وانخفاض الـردع الأمني، وتزايد العزلة الإقليميـة، والتهديد النووي الإيراني، إذ تسـعى إسرائيل لإبداء اسـتجابة لهذه المخاوف، بما في ذلك توسيع الجيش لمكانته، وزيادة الاستثمار في البحث والتطوير، وإقامة حدود يمكن الدفاع عنها، وتشكيل تحالفات إقليمية جديدة، والحفاظ على العلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة.[١١]

٢. الحرب على غزة ٢٠١٤

٢.١ دوافع العملية العسكرية الإسرائيلية ضد غزة- ثبات الدوافع وتغير السياقات

تلخص عديد من التقارير الإسرائيلية- بما فيها التقدير الاستخباراتي السنوي- بأن السبب وراء الحرب على غزة مرتبط بالتالي:[١٢]

أولًا- توقيع اتفاق المصالحة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحركة حماس، وهو الأمر الذي أحرج رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أمام المعسكر اليميني، وأثار استياء الوسط السياسي الإسرائيلي.

ثانيًا- تصاعد الأحداث وتسارعها، مع اختطاف وقتل ثلاثة شبان مستوطنين. حيث اتهمت إسرائيل حماس بأنها المسؤولة عن عملية الخطف. ولم تنف حماس أو تؤكد ضلوعها في الأمر، وهو الأمر الذي أثار موجة غضب عارمة داخل إسرائيل على كافة المستويات.

ثالثًا- قيام كتائب عز الدين القسام، الذراع العسكري لحركة حماس، في السابع من تموز ٢٠١٤ بقصف مدن إسرائيلية في جنوب إسرائيل بما يقرب من ٤٠ صاروخًا.

بالإضافة إلى هذه الأسباب، فإن التقارير الإسرائيلية- بما فيها التقدير الاستخباراتي- تربط بشكل خاص اندلاع الحرب بفشل المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية في نيسان ٢٠١٤.

تقوم الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية من جهة على التفوق المطلق جوا، ومن جهة أخرى على التفوق القادر على إحداث الفرق المطلوب لتحقيق الأهداف العسكرية والسياسية

٢.٢ عناصر القوة والضعف لدى إسرائيل في ضوء الحرب، وأثرها في نظرية الأمن الإسرائيلية

تمتلك إسرائيل إحدى أفضل وأقوى الترسانات العسكرية على مستوى العالم، مستفيدة من الدعم العسكري التسليحي والتجهيزي من قبل الولايات المتحدة الأميركية وغيرها من الدول الأوروبية الغربية. لذلك، تقوم الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية من جهة على التفوق المطلق جوّا، ومن جهة أخرى على التفوق القادر على إحداث الفرق المطلوب لتحقيق الأهداف العسكرية والسياسية.

وإضافة إلى التفوق الكمي والنوعي المطلق للقوات الإسرائيلية، فإن الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية تتمتع بحرية العمل العسكري، والاعتماد على منظومات عمل استخبارية إستراتيجية وميدانية معززة بكافة الإمكانات الاستخبارية من الأقمار الصناعية، إضافة إلى التعاون الأمني والاستخباري العالمي والإقليمي الذي يجعل إسرائيل في وضع تخطيطي يخدم العمليات العسكرية، كما أن الإعداد والتخطيط للعمليات العسكرية حالة دائمة ومستمرة في الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية.

كانت جهوزية الجيش الإسرائيلي قبيل الحرب الأخيرة غير مسبوقة، فقد حشدت

إسرائيل أفضل ما لديها من قوات برية على مستوى قيادة المنطقة الجنوبية، وأربع قيادات فرق مدرعة وآلية بما لدى هذه القيادات من إمكانات قيادة وسيطرة وأسلحة إسناد ناري وإداري، وكذلك حشدت سبعة ألوية مدرعة وآلية وخاّصة تضم قوات النخبة الإسرائيلية (جولاني وغفعاتي وكفير والمظليين)، كما حشدت أربعة ألوية مدفعية متوسطة وثقيلة، ووحدات إسناد هندسي وإلكتروني وإداري، حيث يقدر عدد القوات التي تم حشدها بحوالي ٧٠- ٨٠ ألف مقاتل، وتم استدعاء أكثر من ٨٠ ألفا من قوات الاحتياط على دفعات، كما تم حشد قواعد سلاح الجو الإسرائيلي وقاذفاته الإستراتيجية، وطائراته الهجومية العمودية، والطائرات المسيرة القاذفة، كما تم حشد القطع المدمرة البحرية للمشاركة بتدمير الأهداف في غزة، إضافة إلى تشغيل كافة بطاريات القبة الحديدية المضادة للصواريخ؛ البالغة سبع بطاريات، فضلا عن حشد القدرات الإعلامية والسياسية الإسرائيلية والإقليمية والدولية. بعد وقوع العدوان، بات واضحًا بأن الحديث يدور عن حرب مقصودة لتحقيق أهداف حربية حسب الأعراف العسكرية العالمية.[١٣]

استعملت إسرائيل خلال الحرب على غزة «نظرية الضاحية»، وهي النظرية التي طورتها بعد حرب لبنان في عام ٢٠٠٦، وتهدف إلى إحداث دمار كبير في المناطق المدنية

وفي المقابل، استعملت إسرائيل خلال الحرب «نظرية الضاحية»، وهي النظرية التي طورتها بعد حرب لبنان في عام ٢٠٠٦، وتهدف إلى إحداث دمار كبير في المناطق المدنية.

إن نقاط ضعف إسرائيل تنطبق على نقاط ضعفها في كل حروبها الجديدة وعلى رأسها: فشلها في ردع منظمات عسكرية تنشط في بيئة مدنية، فشلها في حسم معارك في هذا النوع من الحروب، وفشلها في إنهاء المعارك بسرعة بعد بدايتها، فإسرائيل قد تبدأ الحرب، ولكنها لا تسيطر على نقطة نهايتها.

٣.٢ تحولات في الأداء العسكري الميداني للجيش الإسرائيلي

استنسخت إسرائيل في حربها على غزة، خططها العسكرية السابقة، دون أن تأخذ في حسبانها تطور أدوات عمل المقاومة في المجالين التقني والعملياتي، فبدأت عملياتها العسكرية بحملة جوية مكثفة وقصف مدفعي وصاروخي على أهداف منتقاة من بنك الأهداف الإسرائيلي، وتراوحت تلك الأهداف بين أهداف عسكرية شملت منصات إطلاق الصواريخ وأنفاق ومؤسسات تابعة للحكومة السابقة، ولكن العدد الأكبر من الأهداف كان مدنيا، ضمّ منازل ومباني مدنية، وإن هذا الانتقاء الإسرائيلي لم يكن عبثيًا أو عن جهل، بقدر ما هو انتقاء دقيق لإيقاع أكبر عدد ممكن من الخسائر في المدنيين لمعاقبة البيئة الاجتماعية الحاضنة للمقاومة.

استنسخت إسرائيل في حربها على غزة، خططها العسكرية السابقة، دون أن تأخذ في حسبانها تطور أدوات عمل المقاومة في المجالين التقني والعملياتي

تتلخص أبعاد الحرب في كل من البعد البري والبحري والجوي، وبما أن إسرائيل تتفوق في الأبعاد الثلاثة، كانت إمكانات حماس محدودة على إحداث اختراق مؤثر.

القصف العنيف غير وجه المكان، وسمح لقوات الجيش بالتقدم إلى حدّ معين.

برز في الأداء العسكري للقوات الإسرائيلية، أن الحرب هذه المرة أديرت بتعاون أعمق بين القوات البرية وسلاح الطيران، حيث لوحظ تقليص مسافة الحدّ الأدنى بين الأهداف وبين الجنود على الأرض إلى أقل من ٢٥٠ مترا.[١٤]

وأيضا، يشير الخبراء العسكريين إلى نجاعة التنسيق بين القيادتين السياسية والعسكرية هذه المرة، خاصة في ظل عدم وضع أهداف غير قابلة للتنفيذ، الأمر الذي يجنب القيادة- نوعا ما- الإرباك خلال وبعد العلميات العسكرية.

لعل النقطة الأساسية التي تستوجب التوقف فيما يتعلق بمسألة الأنفاق، التي شكل تدميرها الهدف المعلن الأساسي للعدوان، وما زالت تشكل نقطة نقاش ودراسة لدى المؤسستين السياسية والعسكرية، بعدما اعترفت إسرائيل بعدم وضع خطة تنفيذية شاملة وجدية لتدمير الانفاق.

عندما دخلت القوات إلى القطاع برزت ثغر كبيرة في العتاد والتدريب والعقيدة القتالية المتعلقة بكيفية معالجة الأنفاق، فاضطر الجيش إلى الاستعانة بشركات مدنية، ودمر الأنفاق بوسائل ارتجالية.

برز في الأداء العسكري للقوات الإسرائيلية، أن الحرب هذه المرة أديرت بتعاون أعمق بين القوات البرية وسلاح الطيران

٤.٢ الأبعاد الأمنية والإستراتيجية لوقف النار من طرف واحد

جاء قرار الحكومة الإسرائيلية بإخراج القوات العسكرية من غالبية الأراضي التي كانت قد احتلتها على امتداد شريط ضيق على طول القطاع، خلافًا لما كان يعلن في إسرائيل عن إمكانية البقاء في الأراضي التي تقدمت فيها هذه القوات وإنشاء «حزام أمني»، وتقرر الانسحاب جزئيًا، والبقاء في مواضع مطلة وقليلة الاحتكاك مع المقاومة.[١٥]

ولم يخف نتنياهو أن دواعي إعادة الانتشار عملانية، وأنها تأتي لتقليص الخطر الذي يحيط بالجنود الإسرائيليين العاملين هناك. وليس مستبعدًا أن الخطوة تلبي مطالب دولية تخشى من كارثة إنسانية تهدد القطاع وأهله. لكن من الواضح أن الخطوة الإسرائيلية منسقة أيضًا مع قوى إقليمية متفقة حول وجوب منع حركة حماس من تحقيق إنجازات لها أو لأهل قطاع غزة تتمثل بفك الحصار.

باعتقادنا، أرادت إسرائيل أن تطرح أمام حماس وضعا إستراتيجيا جديدا، من أهم نقاطه:[١٦]

أولًا- عدم رفع الحصار، عدم السماح ببناء ميناء ومطار، بلا رواتب، بلا تحرير سجناء، وبلا إعادة بناء غزة.

ثانيًا- غزة المدمرة، أزمة انسانية، مئات من القتلى، آلاف الجرحى واللاجئين.

ثالثًا– إصرار إسـرائيل على عدم تمكن حماس من التعاظم وبناء قوتها العسـكرية من جديد.

يمكن أن تلتقي خطوة إسرائيل هذه مع نهجين إستراتيجيين لحماس، وهما:

أولًا– الانضمام إلى وقف النار أحادي الجانب بشـكل مشـابه لما حصل في «الرصاص المصبوب»، وذلك لفهمهم بأنهم فقدوا الروافع العسكرية ضد إسرائيل، وبسبب عمق الأزمة الإنسانية. حيث ستحاول حماس الوصول إلى ترتيب مع المصريين والسلطة الفلسطينية، كما ستحاول فرض هذا الترتيب على إسرائيل.

ثانيًا– اسـتمرار النار على إسـرائيل بالحجم الذي تم في أثناء شـهر تموز ٢٠١٤. مثل هذه الخطوة سـتتحدى حكومة إسـرائيل وتجبرها إلى النظر مرة أخرى في خيار القيام بعدوان جديد.

تفتح الخطوة أحادية الجانب أمام إسرائيل طيفا أوسع من الخيارات. فهي يمكنها أن تواصـل ضرب حماس وإضعافها، تعطي فرصة لوقف النار وإقامة هدوء طويل، تسـمح ببلورة تعاون دولي واقليمي لمعالجة ملف غزة، كما تسـمح بالوصول إلى تفاهمات وترتيب من خلال المصريين مع السـلطة وحماس. لن تنجح هـذه الخطوة أحادية الجانب إلا إذا كانت منسقة جيدا مع الولايات المتحدة ومع مصر.

إسرائيل لم تضع لنفسها هدف تدمير حماس في القطاع

٢ .٥ ملامح الرؤية المستقبلية لما بعد الحرب على غزة ٢٠١٤

لعل أبرز ملامح الرؤيا المستقبلية لما بعد الحرب، قد تتمحور في سيناريوهين محتملين من وجهة النظر الإسرائيلية:

السيناريو الأول: احتواء نتائج العدوان الإسرائيلي ومحاصرتها

يستند هذا السـيناريو إلى احتواء نتائج العدوان، والسـعي لتحقيق أهداف العدوان مـن خلال توظيف الحصـار ومنع إعادة الإعمار وإغلاق المعابـر. ويتزايد احتمال تحقق هذا السـيناريو في حال نجاح المبادرة الفرنسية (الأوروبية) في دفع الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي للعودة إلى دوامة المفاوضات العبثية.

السيناريو الثاني: بقاء الأمور على ما هي عليه

يقـوم هذا السـيناريو على بقاء الأمـور على ما هي عليه الآن أكثـر أو أقل قليلا من دون انهيـار كامـل للمصالحة، ومن دون تجاوز كلي لاتفاق أوسـلو، ومن دون عودة إلى المفاوضات والتخلي عن المساعي الرامية لاستئنافها.

باعتقادنا، التوصيف الفعلي للأبعاد الإستراتيجية للحرب على غزة، هو «توافق» آليات

الإنهـــاء والترتيب من أجل تحقق الغاية الإســـتراتيجية للطرفين. فقد **اختارت إســـرائيل تحديد حماس كالعنوان المســـؤول في القطاع، إلى جانب ممارســـة الجهد المستمر لإضعاف حماس، لكنها لم تضع لنفســـها هدف تدميـــر حماس في القطاع**. وبالتالي، حددت إسرائيل غاية حملة «الجرف الصامد»،

١. تحسين الوضع الأمني من خلال وقف إطلاق الصواريخ نحو إسرائيل،
٢. ترميم الردع لغرض إبعاد جولة المواجهة التالية،
٣. منـــع ترميم وتعاظم حماس، والعثـــور على الأنفاق الهجومية التي تســـتهدف التسلل والقيام بعمليات في أراضي إسرائيل وتدميرها.[١٧]

تدرك حماس أنها مهما تسلحت، لن تستطيع التغلب عسكريًا على إسرائيل حتى في المدى البعيد، لكن السلاح يوفر لها توازن رعب

بالمقابل كانـــت غاية حماس إعادة مكانتها بصفتها اللاعـــب المركزي ذي القوة وقدرة التحكم بالقطاع، لإحداث التغيير في موقف مصر وإسرائيل منها. إلى جانب ذلك، تسعى حماس إلى كســـر الحصار على القطاع بتوســـيع الحركة في المعابر الإسرائيلية، وفتح متواصل لمعبر رفح إلى مصر، تحويل الأموال إلى القطاع، تســـهيلات في مجال الصيد، التجارة، الزراعة وغيرها.[١٨]

بمعنى آخر، على المســـتوى الإســـتراتيجي، أدركت إسرائيل أن الأيام التي ألحقت بها الهزيمة الإستراتيجية بأعدائها ولت إلى غير رجعة، دون أن تسمح لنفسها بأن تخسر المعركة. اعتاد الإســـرائيليون في الآونة الأخيرة تحقيق التعادل، رغم أنه جاء هذه المرة من منظمة صغيرة، وهي منظمة متحصنة في قطاع محاصر.[١٩]

وفـــي المقابل، تدرك حماس، أنه مهما تســـلحت، لن تســـتطيع التغلب عســـكريًا على إســـرائيل حتى في المدى البعيد. لكن الســـلاح (وخاصة الصواريخ) في حال تدفقه إذا استمر الحصار الشامل، يوفر لها توازن رعب، من شأن قرار كهذا أن يحد من استعمال إسرائيل القوة لإخضاع غزة وإفقارها، وتوفير الأمل والطمأنينة لأهلها.[٢٠]

ما زال حـزب اللـه يعتبر في القراءة الإسرائيلية مصدر تهديد إستراتيجي، حتى مع استنزاف قدرات الحزب وانشغاله بالصراع السوري

هذا الوضع، قد ينتج جهدًا دوليًا لبحث حلّ مؤقت طويل المدى للوضع في غزة، ويمكن لمجلس الأمن أن يتوافق على قرار مشـــابه لقراره رقم ١٧٠١ الذي أوقف القتال بين حزب اللـــه ولبنان من جهة وإســـرائيل من جهة أخرى. يعني ذلك العمـــل على وضع قوة دولية على الحدود الإســـرائيلية مع قطاع غزة يمنع إســـرائيل من تدخلها في شؤونه الداخلية من النواحي الأمنية والاجتماعية والاقتصادية والسياســـية، من ثمّ تبني غزة مطارا ومرفأ بإشـــراف القوة الدولية، فترجع تدريجيًا إلى حياة طبيعية بالمساعدة الأمنية والاقتصادية للأمم المتحدة.[٢١]

٣. اسرائيل و حزب الله

ما زال حزب الله يعتبر في القراءة الإسرائيلية مصدر تهديد إستراتيجي، حتى مع استنزاف قدرات الحزب وانشغاله بالصراع السوري، إذ إن الحزب يمتلك قدرات تسليحية متميزة، ومن ورائها دعم إيراني غير محدود. ويحافظ الحزب على شبكة واسعة من الأنفاق لإخفاء قواته وقاذفات الصواريخ التي يعدها الحزب عناصر رئيسية في التحضير لأي مواجهة قادمة مع إسرائيل.[٢٢] فضلًا عن ذلك، فإن زيادة مدى الصواريخ التي يمتلكها الحزب يمكن أن تشكل تهديدا لإسرائيل، حتى مع النجاح النسبي الذي حققته أنظمة الدفاع الصاروخي الإسرائيلية،[٢٣] فحسب المصادر العسكرية الإسرائيلية، الجيش يملك فقط ٩ بطاريات قبة حديدية، ومن الواضح أنها لن تكفي لمواجهة النتائج التي ستحدث لدى تساقط آلاف الصواريخ على إسرائيل.حسب «العدّاد الإسرائيلي» لترسانة حزب الله من الصواريخ، ليرتفع إلى ١٥٠ ألفًا مع قدرة على إطلاق تبلغ ١٠٠٠ صاروخ في اليوم.[٢٤]

ومن هذا المنطلق، تطمح إسرائيل إلى تقليل الدعم الإيراني والسوري للحزب، وإيقاف عمليات نقل الأسلحة له، وعلى وجه الخصوص صواريخ أرض- جو، وصواريخ كروز المضادة للسفن. ولا تصاحب التوجه الإسرائيلي رغبة في الدخول في صراع موسع مع حزب الله في الوقت الراهن. بيد أن هذا لا يعني انتفاء إمكانية حدوث مواجهة مباشرة بين الطرفين، حيث إن احتمالات اندلاع مثل هذه المواجهة قائمة، وترتهن بشكل كبير بصناع القرار في إسرائيل.

لا تملك إسرائيل وسائل ردع لصواريخ حزب الله، ولا تملك منظومة دفاع قادرة على التعامل مع هذا التهديد، باستثناء التهديد بتدمير بيروت ودمشق والبنية التحتية الإستراتيجية. يجب الافتراض أنه عندما يقررون في الجيش الإسرائيلي مهاجمة أهداف لحزب الله، يجب أن يكون هناك جهة جدية تدرس الضرورة لعمل متناسب يحافظ على توازن الرعب الذي يضمن الهدوء.[٢٥]

ترى إسرائيل أن حزب الله يشعر اليوم- وأكثر من أي وقت مضى منذ السنوات الأربع الصعبة من الحرب السورية- أنه بات إقليميًا ودوليًا ومحليًا أكثر قدرة على التحرك، فمحاربة الإرهاب عالميًا وإقليميًا، وتموضعه في دائرة المستهدفين من الارهاب والمحاربين له، جعله رقمًا صعبًا في المعادلة المقبلة. ولا شك أيضًا أن تحسين وضع الجبهة السورية لصالح القيادة السورية الحالية وحلفائها، يساهم في توفير بيئة أفضل لعمليات الحزب.

الجديد، بالنسبة إلى إسرائيل مع بداية عام ٢٠١٥، ليس محاولة اختبار المقاومة في لعبة «قواعد الاشتباك»، بل قراءة فصل جديد في سياسة حزب الله في ظل الأزمة السورية. حيث باتت إسرائيل مقتنعة أنها لا يمكنها وقف تعاظم قوة حزب الله، وينصبّ

الاهتمـــام على النوعيـــة، وعلى مراقبة الخبرات المتراكمة جراء الحرب في ســـورية، وعلى التبديل الجوهري في العقيدة القتالية.[٢٦]

٣ .١ الغارة الإسرائيلية الجوية في سورية (عملية القنيطرة)

إسـرائيـل لا تملك وسـائـل ردع لـصـواريـخ حـزب الـلـه، ولا تملك منظومة دفاع قادرة على التعامل مع هذا التهديد، باستثناء التهديد بتدمير بيروت ودمشق والبنية التحتية الإستراتيجية

أدت الغارة الإسرائيلية الجوية في سورية يوم ٢٠١٥/١/١٨، والتي أسفرت عن مقتل خمســـة من حزب الله وضابط إيراني رفيع المســـتوى، إلى وضع حالة التهدئة القســـرية، وثبات حالة الردع المتبادل، أمام تحديات أمنية وإستراتيجية للطرفين، حيث كرس الطرفان معادلـــة الردع بعد الحرب على لبنان عام ٢٠٠٦. تؤكد الغارة الإســـرائيلية، ثم رد حزب الله، أن تكتيك «إدارة اللّدغات المتبادلة» بين إســـرائيل وحـــزب الله، ينتج حالة من القلق الجـــدي لدى جميع الأطـــراف المعنية والإقليمية والدولية حول مســـتقبل حالة التهدئة بين الطرفين، رغم كل المؤشرات إلى تمسك حزب الله وإسرائيل بالتهدئة، وأن الضربتين أعادتا التوازن والردع.

كثيرة هي الفرضيات والتحليلات حول الغارة الإســـرائيلية على القنيطرة. وهي تتدرج من الأبســـط إلـــى الأكثر تعقيدًا. فهناك من رأى أن نتنياهو يلعـــب لعبة انتخابية أخرى، تمامًا كما اعتاد هو وأســـلافه، في أكثر من محطة حربية عشـــية استحقاق انتخابي، أو إزاء أوضاع إســـرائيلية داخلية، حيث يُســـتدرج العامل الخارجي لتنفيسها أو لتوجيهها من ناحية إلى أخرى. وفي تحليلات أخرى، نجد من يرى أن إســـرائيل توجه رســـالة إلى واشـــنطن عبر القنيطرة، حيث تكون الغارة الإســـرائيلية فعل اعتراض إســـرائيلي على التوجـــه الأميركـــي صوب إيران، وضد كل نظريات إعادة رســـم خريطـــة المنطقة وحدود نطاقات نفوذها.[٢٧]

في اعتقادنا، هجوم إسرائيل في القنيطرة له طابع مزدوج؛ مخابراتي وميداني، بحيث يجمـــع بين العمل المخابراتي والعمل الأمني الميداني، وهو لا يخضع لحســـابات الأحزاب السياســـية والصراع على السلطة بقدر ما يخضع لمعيار مصلحة إسرائيل العليا، وسبل عرقلة قرار تفعيل المقاومة انطلاقًا من جبهة الجولان. وكذلك، أن المفاوضات النووية تملك من المناعة ما يمكنها من تجاوز الهجوم الناري عليها من القنيطرة.

ترى إسرائيل أن حزب الله يشعر اليوم- وأكثر من أي وقت مضى- أنه بات اقليميًا ودوليًا ومحليًا أكثر قدرة على التحرك

هناك ثمة مقولات أخرى، ومفادها أن إسرائيل، بعد يقينها من أن إيران وسورية وحزب الله باتوا أكثر راحة في مجالهم الحيوي الأمني والسياسي من السنوات الثلاث الماضية، قررت أن تغامر بجذب الحزب إلى رد فعل يورّط إيران وسورية، فهي على ما يبدو بحاجة إلى تطور أمني يعوق تمدد حزب الله عند حدودها.[٢٨]

يتموضـــع عدوان إســـرائيل في القنيطرة في إطار مســـعى إيقاف وتيـــرة بناء المقاومة في

الجولان، وذلك بين الجولان المحرّر الذي يتقاسمه الجيش السوري والجماعات الإسلامية المتشددة، وما بين القسم الذي تسيطر عليه إسرائيل. هناك محاولة إسرائيلية لإنتاج واقع يشبه حالة لبنان بين أعوام ١٩٩٠ و٢٠٠٠، حيث كانت هناك مقاومة حزب الله وقواعد اشتباك (تعدّلت في تفاهم ١٩٩٦) تُعرف في علم العسكر بحرب الاستنزاف. إدخال إسرائيل في سيناريو كهذا سيدخلها في حالة عدم استقرار، لأن الاستنزاف سواء أكان متقطعًا أم دائمًا سيؤدي إلى دخول إسرائيل إلى نوع من حرب على جبهة، ما سيؤثر على الكيان الإسرائيلي برمته، لما يمكن أن يسببه من عدم الاستقرار، ومن تحدّ مرتبط بتنامي قدرات حزب الله والتورط بحرب استنزاف مع محور إيران – سورية – حزب الله.

ينتج تكتيك «إدارة اللّدغات» المتبادلة بين إسرائيل وحزب الله، حالة من القلق الجدي لدى جميع الأطراف المعنية والإقليمية والدولية حول مستقبل حالة التهدئة بين الطرفين

٢.٣ عملية حزب الله العسكرية في مزارع شبعا

جاء هجوم حزب الله يوم ٢٠١٥/١/٢٨ على مركبات عسكرية إسرائيلية في مزارع شبعا المحتلة، والذي أدى لمقتل جنديين إسرائيليين وجرح سبعة آخرين، كرد على العدوان الإسرائيلي في القنيطرة.

كان واضحًا أن انتقاء مزارع شبعا للرد، للتوفيق بين ضرورة الرد وبين الرغبة في عدم التصعيد من قبل حزب الله، إذ إن مزارع شبعا هي منطقة لبنانية محتلة تقع خارج نطاق القرار ١٧٠١، وتملك المقاومة فيها شرعية العمل العسكري، الأمر الذي يظهر ضعف التقديرات العسكرية الإستراتيجية، إذا كانت إسرائيل قد اختارت وفق مقاييسها المكان والزمان للاعتداء في القنيطرة، متوقعة أن يأتيها الرد من البقعة الجغرافية ذاتها، فإن حزب الله ارتأى أن يوجه ضربته المضادة في مزارع شبعا، مكرسًا بذلك وحدة جبهة الصراع من الجنوب إلى الجولان، واضعًا في حساباته أن الرد عبر الجولان وما سيليه من تداعيات، قد يؤدي إلى إحراج حليفه السوري المنشغل داخليا، وربما إلى تدحرج المنطقة كلها نحو مواجهة واسعة، وهو الأمر الذي لا يريده حزب الله، فالرد في مزارع شبعا المحتلة، رسم حدود الضربة العسكرية، إنها ردّ موضعي دقيق، ولم يكن في نية الحزب تحويلها إلى مواجهة مفتوحة.

هجوم إسرائيل في القنيطرة له طابع مزدوج مخابراتي وميداني

إن قرار مهاجمة حزب الله في مزارع شبعا، انطلق من فرضية أن ليس للحزب وإيران مصلحة في توسيع المواجهة مع إسرائيل وفتح جبهة أخرى ضدها، في الوقت الذي يخوضون فيه القتال في سورية والعراق ولبنان.

الرد في مزارع شبعا، انطلق من فرضية أن ليس للحزب وإيران مصلحة في توسيع المواجهة مع إسرائيل وفتح جبهة أخرى ضدها

وفي المقابل، رد حزب الله يضع إسرائيل أمام منعطف إستراتيجي، حيث أنه على مدار السنوات الأربع الماضية، منذ اندلاع الأحداث في سورية والمنطقة، حرصت إسرائيل على ألّا تُجذب إلى داخل الصدامات في العالم العربي، وألّا تتدخل علنا في سورية.[٢٩] لكن حين قرر من قرر تغيير الاتجاه وتلقى رد حزب الله، وضع صناع القرار في إسرائيل أمام

حقيقة جديدة أن إسـرائيل ليسـت قادرة على فرض برنامجها انطلاقًا من وهم انشغال حزب الله بالمعركة على الأرض السورية. وأن المقاومة تملك القرار والإرادة أن ترد على أي عدوان، فالمسألة هي مسألة ردع لإسرائيل.[٣٠]

وضع رد حزب الله إسرائيل أمام منعطف إستراتيجي، حيث أنه منذ اندلاع الأحداث في سورية والمنطقة، حرصت إسرائيل على ألّا تُجذب إلى داخل الصدامات

والأبـرز في ملامح هـذا المنعطف، ارتفاع منسـوب احتمال الحرب بين حـزب الله وبين إسرائيل. ليس من منطلق الادعاء السائد أن قواعد المواجهة والتفكير الإسرائيلي لا تحتمل أن يحصل انتصار عربيّ عليها بلا رد يلغيه. بل، في الحقيقة، لا توجد قواعد ولا قوانين تحكم حالة «الردع المتدحرجة» إلّا تلك التي تفرضها القوّة وطبيعة المعركة ورفع حالة التوتر على الأرض.

خلاصة القول: أوضح تطور الأحداث على الحدود الشمالية عدم دقة التقدير الإسرائيلي لموقف حزب الله.[٣١] حيث وضع إسـرائيل أمام إمكانية صراع مع محور كامل.[٣٢] وتوضح لإسرائيل أنه لا يمكن الاستناد الكامل إلى قوة الردع الإسرائيلية، لأنه يوجد لهذا الردع حـدود، وهو ليس علمًا دقيقًا، لأنه من الممكن أن ترغم الجانب الآخر على تنفيذ خطوات، وتهدم بيديك الردع الذي بنيته. لأن رد حزب الله يدل على استعداد للمواجهة لو حصلت، بدليل القرار بالرد، ومن ثم وضعه موضع التنفيذ.

أوضح تطور الأحداث على الحدود الشمالية عدم دقة التقدير الإسرائيلي لموقف حزب الله

لعل الرهان الأساسـي لإسـرائيل في المرحلة القادمة في مواجهة حـزب الله، يتمثل بسـقوط نظام الأسد، على أنه سـيؤثر كثيرًا في الوضعية الإستراتيجية لحزب الله، نظرًا لأنه كان يعتمد على النظام لسوري في تقديم الدعم له داخل لبنان، وكذلك توفير ممر آمن، وخدمات لوجستية فيما يتعلق بنقل الإمدادات والأسلحة القادمة من إيران وتخزينها.[٣٣]

٣. ٣ الحرب المقبلة والتحسب لحصار بحري على إسرائيل

يشـكل فرض الحصار البحري على الموانئ الإسـرائيلية في الحرب المقبلة مع حزب الله، إحدى الإمكانيات التي تتحسـب لها إسـرائيل، وتعتبرها إمكانية يجب الاستعداد لتداعياتهـا عبـر إجراءات من بينها تدريب سـلاح البحرية على كيفيـة التعامل مع هذا الحصار وتقليص تبعاته.[٣٤]

يشير التقدير الاستخباراتي الإسرائيلي إلى عدم انهيار نظام بشار الأسد في المدى القريب

في عام ٢٠١٤، كثف سـلاح البحرية الإسـرائيلي تدريباته ومناوراته التي حاكت حربًا فـي السـاحة البحرية ضد حزب الله وصواريخـه الدقيقة وبعيدة المدى، ضمن سـيناريو للاسـتخبارات الإسـرائيلية يقدر بأن المواجهة المقبلة ستشمل فرض الحزب حصارًا بحريًا على إسـرائيل، عبر مهاجمة السـفن التجارية المتوجهة من الموانئ الإسـرائيلية وإليها، وضرب حقول الغاز ومنشآته التي تُعَدّ ثروة إسرائيلية إستراتيجية.[٣٥]

رغم كل الاسـتعدادات والجاهزية والمناورات التي تنفذ بين حين وآخر، إلا أن الخشية من كوارث جديدة تلحق بالبحرية الإسرائيلية في الحرب المقبلة لا تزال قائمة، وهي ضمن

سـيناريوات التقدير الاستخبارية حول هذه الحرب، خصوصًا أنهّ من غير المعروف ما إذا كان الحزب يملك بالفعل صواريخ متطورة من نوع «ياخونت» الروسـي الصنع، من شأنها أن تشكل تهديدًا مباشرًا ضد السفن والزوارق الحربية للبحرية الإسرائيلية.[٣٦]

إن سلاح البحرية قاصر عن حماية المنشآت الغازية والنفطية في عرض البحر، في حال اندلاع الحرب مع حزب الله. هناك خطة لشراء سفن حربية جديدة تُناط بها حماية المنصات الغازية في المتوسط، وقد عمد الجيش الإسرائيلي إلى طرح مناقصة دولية بهذا الشأن.

٤. قراءة الأحداث على الساحة السورية

يشـير التقدير الاستخباراتي الإسرائيلي إلى عدم انهيار نظام بشار الأسد في المدى القريب، ويؤكد على تحسـن الوضع الميداني لجيش النظام، . وتبيّن مع الانهيار السريع للجيش العراقي في الموصل، والسيطرة السريعة لداعش وجبهة النصرة على أقاليم عديدة في سـورية والعرق، أن الجيش السوري لا يزال عمليا الأكثر تماسكًا وفعالية، كما صار بشـار الأسـد جزءًا من معادلة إقليمية ودولية تتخطى سـورية والحرب عليها لتصل إلى الصراع الإقليمي ــ الإقليمي من جهة، والروسي ــ الأطلسي من جهة ثانية.

الثمن الذي تقبضه إسرائيل جراء المساعدة الانسانية التي تقدمها لـ«الجيش السوري الحر» هو انتشار «جماعات سنية معتدلة»، على طول جزء كبير من هضبة الجولان

في الوقت ذاته، ترى التقارير الاسـتخباراتية الإسرائيلية أنه وعلى الرغم من أن سورية لا تزال على الخريطة، إلا أن الدولة انهارت فعليًا. ولا يوجد هناك مستقبل اقتصادي أو سياسي أو اجتماعي لها. إن سـيطرة بشار الأسـد على الدولة آخذة في التراجع والتقلص من خلال انتهاجه أجندة طائفية.[٣٧] ونتيجة لذلك، أصبحت الأغلبية السـاحقة من الشعب معادية له. فما هو قائم الآن هو «سورية الصغرى» تحت سيطرته، والتي تشكل نحو ٢٠ إلى ٣٠٪ من الدولة. أما ما تبقى من المناطق فهو عبارة عن عدد من الكانتونات تسـيطر عليها تنظيمات مسـلحة معتدلـة ومتطرفة. وجميـع هؤلاء يحارب بعضه بعضًا.[٣٨] ورأى التقديـر أيضا أن الثمن الذي تقبضه إسـرائيل جراء المساعدة الإنسانية التي تقدمها لـ «الجيش السوري الحرّ» هو انتشار «جماعات سـنية معتدلة»، على طول جزء كبير من هضبة الجولان، ووجهة هؤلاء نحو الداخل السوري.[٣٩]

ما زالت إسـرائيل تجد أن الوضع القائم حاليًا في سورية يصب في مصلحتها مرحليًا، رغم عدم اعترافها بذلك علنًا، لأنه يتيح أولًا شطب سورية من معادلة القوة التي تواجهها في الشرق الأوسط، كما يعني مباشرة اختلال ميزان القوى الإقليمي لغير صالح إيران، وهو ما يعني إمكانية إضعاف إيران في معادلة التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط.[٤٠] لكن جديد التقديرات الإسـتراتيجية لعام ٢٠١٥، أن هناك شـبه إجماع أن سقوط نظام بشار الأسد هو أفضل لإسـرائيل، بهدف إضعاف المحور الراديكالي بقيادة إيران. ففي حال فوز نظام

الأسد في الحرب، سيتعزز تحالفه مع إيران وحزب الله، الأمر الذي يشكل تحديًا أكبر بكثير بالنسبة لإسرائيل. بالإضافة إلى ذلك يكتسب حزب الله خبرة عسكرية من المرجح أن تجعل المعركة القادمة مع إسرائيل أكثر صعوبة بكثير من المواجهات الماضية.

١.٤ الغارات الجوية في العمق السوري

أغارت المقاتلات الإسرائيلية قرب العاصمة السورية دمشق يوم ٢٠١٤/١٢/٧، مستهدفة منطقة الديماس ومحيط مطار دمشق الدولي .وتأتي الغارة استمرارًا للسياسة التي رسمتها إسرائيل بشأن الحرب في سورية قبل أكثر من ثلاثة أعوام، حيث وضعت إسرائيل ما اسمته خطوطًا حمراء في الجبهة الشمالية يجب عدم تجاوزها، وأهمها عدم نقل منظومات سلاح متطورة من سورية إلى حزب الله. ترى إسرائيل في نشر مثل هذه الصواريخ في لبنان يشكل مصدر تهديد جوهري لمواقع إستراتيجية إسرائيلية، ويمثل أداة مساس بالسيادة الإسرائيلية. في حالات كهذه، هي على استعداد لاستخدام القوة لإحباط نيات الخصم.

وكما الضربات السابقة، تبلور القرار بهذه الضربة العسكرية في الأراضي السورية، انطلاقًا من رهان وتقدير إسرائيليين بأن المواجهة التي يخوضها الجيش السوري أمام التنظيمات المسلحة على الأراضي السورية ستشكل قيدًا على النظام وحلفائه، باتخاذ قرار بالرد . وهو ما منح إسرائيل هامشًا من المناورة سمح لها باستغلاله في توجيه ضربات ورسائل متعددة، وخاصة أن الاعتداءات الإسرائيلية لم تبلغ حتى الآن مرحلة تهدد أركان النظام، وتؤثر بشكل مباشر في المجريات العسكرية.

٢.٤ الموقف من «داعش» و «جبهة النصرة»

ما زالت إسرائيل لا تخشى من تحول المخاطر الناجمة، حتى الآن، عن التنظيمات الإسلامية المتطرفة، مثل «جبهة النصرة» وتنظيم «داعش – الدولة الإسلامية»، إلى تهديد مباشر لها. الدليل على ذلك، استقبال المستشفيات الإسرائيلية لعشرات المصابين من صفوف المعارضة بضمنها التنظيمات المسلحة، في حين أقرت الحكومة الإسرائيلية بتجريم «داعش» كتنظيم إرهابي،* وملاحقة جنائية للمواطنين العرب المتسللين إلى الأراضي السورية.**

---

*الموقع الالكتروني لجريدة « معاريف» الإسرائيلية، ٢٠١٥/١/١٨.
(آخر زيارة ٢٠١٥/٢/١٩) http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/670/376.html

** وفق المادة ١٥ (أ) من قانون العقوبات لعام ١٩٧٧، يطبق القانون على الجرائم الجنائية في حال انضمام مواطن إسرائيلي داخل أو خارج البلاد إلى «تنظيم محظور» حتى ولو لم يشارك فعليًا في عمليات إجرامية. ووفق المادة ١٦(أ)، يطبق قانون العقوبات على الجرائم الأجنبية التي التزمت بها دولة إسرائيل.
وأيضا، هناك قانون منع الإرهاب لعام ١٩٤٨. يمنع المواطن من «عضوية في منظمة إرهابية» داخل أو خارج إسرائيل. وينص القانون على منع المشاركة الشخصية في أنشطتها، أو الدعاية المعلنة لمنظمة إرهابية أو جمع الأموال أو تأييد معلن لأهدافها.

ورغم ما يدور في أوساط النخبة السياسية والعسكرية الإسرائيلية من جدل حول طبيعة وحجم التهديد المنبعث من تلك التنظيمات، إزاء ضبابية الموقف الرسمي من كيفية التعاطي معها، ومحاولة توظيفها لصالح حسابات الائتلاف الحكومي، إلا أن ثمة توافقًا بينيًّا على منفعة اقتناص «مغانم» من أجواء المتغيرات التي أوجدتها التنظيمات المتطرفة في المنطقة لصالح الاحتلال.

وبموازاة ذلك، يسعى رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو للانخراط ضمن «التحالف الدولي» المناهض لتنظيم «داعش»، خاصة عبر التعاون الاستخباريّ المعلوماتي إلى حدّ الاستعداد لوضع قواعده أمام استخدام الطائرات الأميركية في الحرب ضد التنظيم، وذلك إزاء ما يحقق له هذا الانضواء من فوائد عديدة، منها الاستعداد العسكري واللوجستي لمواجهة أي خطر محتمل.[٤١]

تتواري إسرائيل خلف ستار تعظيم خطر التنظيمات الإسلامية المتطرفة، لتحقق أهدافًا سياسية عبر الاستفادة من أجواء المتغيرات الجارية في المنطقة، فهي تسعى إلى استثمار الوضع المضطرب الذي أوجده «داعش» والتنظيمات الإسلامية المتشددة في المنطقة، في إعلاء صوت التحذير من خطره القادم، كمسوغ أمام المجتمع الدولي للتمسك بشرط الحفاظ على السيطرة الأمنية في منطقة الأغوار، وبقاء جيش الاحتلال ضمن المنطقة الحدودية مع الأردن، مقابل رفض نشر قوات فلسطينية فيها، وذلك ضمن أي اتفاق تسوية يتم التوصل إليه مع الجانب الفلسطيني، بذريعة صعوبة الاتكال على الأجهزة الأمنية الفلسطينية لمقاومة «داعش» والحركات المتطرفة.

ترمي إسرائيل من وراء تعظيم مخاطر «داعش»، إلى محاولة المساواة بين التنظيمات الإسلامية المتشددة وحركة حماس وإبراز القواسم المشتركة بينهما

وترمي إسرائيل بشكل خاص من وراء تعظيم مخاطر «داعش» القادمة ضدّها، إلى محاولة المساواة بين التنظيمات الإسلامية المتشددة وحركة حماس وإبراز القواسم المشتركة بينهما، من أجل القضاء على حركات المقاومة، ونزع سلاحها، وتصفية البنية التحتية للحركة.

سرعان ما بدأت التنظيمات الإسلامية بالتدمير المنهج لأنظمة الدفاع الجوي ومراكز الرصد والاستطلاع المبكر، واستهداف الألوية المستقلة في خطوط الدفاع السورية الأولى، كاللواءين ٦١ و٩٠.

٥. العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية في عهد السيسي

لا تزال إستراتيجية إسرائيل غير واضحة، وثابتة، في التعامل مع الحالة المصرية بعد ٣٠ يونيو، ولايزال عدم وضوح سياستها منعكسًا على أجهزة المعلومات، ووزارة الخارجية، ومكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي ذاته، باعتبار أن الثورة في مصر كانت وما زالت تشكل

الركن الأساســي وراء الجهود المبذولة حاليًا لرســم مستقبل تنظيم العلاقات الثنائية بين إســرائيل ومصر.في حين يتوقع الخبراء الإســرائيليون أن السياســة الخارجية المصرية ستبقى براغماتية تجاه إسرائيل دون معالم واضحة في الأمد القريب، وهي مجرد حاصل جمع جهود لعلاج أوضاع متفرقة أو مواجهة حالات بعينها.

ومن منظور آخر، تؤكد إســرائيل أنها تثق في أن النظام البديل للإخوان، وهو النظام العســكري، أو أي نظام حكم علماني، قد يؤدي المهمة نفســها، وأن الذي يدير منظومة العلاقات الأمنية والعسكرية والاستخباراتية، هي المؤسسة العسكرية، وليس أي جهاز آخر، وفي حال استمرار الأوضاع على ما هي عليه، وعدم تحقيق مسار العملية السياسية، فإن الجيش المصري نفسه هو الذي يدير العلاقات، وبالتالي لا توجد مخاوف كبيرة على إدارة مشــهد العلاقات الأمنية أو الاستخباراتية بين البلدين، وإذا كانت إسرائيل قد تحدثت عن أن فترة الرئيس المعزول محمد مرســي شهدت علاقات أمن واستخبارات قوية، وأن مبارك كان يوفر لإسرائيل متطلباتها الإستراتيجية، فإن العلاقات المستقبلية لن يخشي عليها في ظل سيطرة الجيش، أو الاستخبارات، على منظومة العلاقات في عهد الرئيس السيسي.

يتأثر مستقبل العلاقة بين مصر وإسرائيل بعاملين أساسيين، وهما قدرة الرئيس السيسي على البقاء، ومستقبل العلاقة مع واشنطن

يتأثر مستقبل العلاقة بين مصر وإسرائيل بعاملين أساسيين، وهما قدرة الرئيس السيسي على البقاء، ومســتقبل العلاقة مع واشــنطن. ونظرًا لأن قدرة السيسي على البقاء لا تتأثر أسلسًــا بالاعتبارات المتعلقة بإسرائيل، بل بشكل أساسي بالواقع الداخلي المصري، فإنه من العســير ترجيح تحقق سيناريو معين للعلاقة المستقبلية المحتملة بين مصر وإسرائيل. لهذا، تبتعد إســرائيل عن طرح سيناريوهات لمستقبل العلاقة بين مصر وإسرائيل، وتلتزم بأن ما يجري في القاهرة شأن مصري، وعدم التدخل في الشأن المصري في ظل العلاقات الجيدة مع الجيش المصري، وأجهزة الأمن.

وطالما هذا هو واقع العلاقات ومســتقبلها، وغزة وســيناء هادئتان ولا تشكلان خطرا حقيقيا، ينبغي على إســرائيل مواصلة الصمت والهدوء، مع اتباع إستراتيجية الاستعداد العسكري للأسوأ.

١.٥ الجبهة المصرية- الإسرائيلية المباشرة في سيناء

تتابع إســرائيل منذ اندلاع الثورة في عام ٢٠١١ باهتمام بالغ الوضع في ســيناء، وتقوم بإجراءات حاســمة ومباشرة، في إطار ما تسميه الحفاظ على أمنها القومي، وتحسبًا بشكل خاص لتصاعد مدّ عمليات العنف المباشر في سيناء، وأثره عليها، وهذه فعليا أهم أولوياتها الأمنية للتعامل مع الحالة المصرية.

فــي حــال تدهور الأوضاع في ســيناء، وعدم قدرة الجيش المصري علــى مواجهة تدهور

الوضع الأمني، قد تطالب إسـرائيل بتغيير في بند الملحق العسـكري لاتفاقية «كامب ديفيد» الذي يتضمن عدم تدخل عسكري إسرائيلي في سيناء، بل ستقوم في الدخول مباشرة في عمق سـيناء، وإقامة منطقة عازلة عند الضرورة، وبرغم أن هذا الخيار يبدو الخيار الضعيف، لكنه وارد في حال تعثر الموقف الأمني في مصر، وانهيار المنظومة السياسية.[٤٣]

إن قناعة الأجهزة الأمنية الإسـرائيلية، بأنه رغم تطور القدرات التكتيكية للجيش المصري فـي مواجهة التنظيمات المسـلحة، هناك عدم ارتياح إسـرائيلي للقتال بـين القوات المصرية والتنظيمات المسلحة في سيناء، خاصة عندما عادت العمليات لتحصد أرواح الجنود المصريين، وإعـلان الحكومة المصرية حالة الطـوارئ، مع أن الجيش يعلن مرارًا وتكـرارًا قتله واعتقاله العشرات.[٤٤]

وما زال الاعتقاد– حسـب التقديرات الاسـتخباراتية الإسرائيلية– بوجود خلل أمني كبير لدى أجهزة الأمن المصريـة في مواجهة «الإرهاب»، وأن أداء الأجهزة الأمنية، على اختلافها، لم يجد نفعًا مع التنظيمات المسـلحة في سـيناء، لذلك من المهم تعديل الإستراتيجيات. لهذا، تعاملت إسـرائيل مع ما يجري في مصر منذ ٣٠ يونيو في سـيناء بمنطق مصالحها الأمنية والإسـتراتيجية، الأمر الذي ينعكس بشـكل واضح باتخاذ الجيش الإسـرائيلي سلسلة من الإجراءات على الأرض قبيل اندلاع الأحداث على طول الحدود المصرية ـ الإسرائيلية، وتمثل ذلك فيما يلي:

- القيام بطلعات جوية مكثفة على طول الحدود المصرية ـ الإسرائيلية، من خلال طائرات استطلاع ترصد ما يجري في سيناء.
- تفعيـل دور وحـدات المتابعة والملاحقة على طول الحدود المشـتركة من خلال وحدات ريمون وكديمون، والتفتيش على بعض مواقع مختارة.
- نقل وحدات نخبوية على طول الحدود المصرية ـ الإسـرائيلية للكشف عن أي هجمات مفاجئة على إسرائيل.
- التنسـيق مع القوات المصرية لمتابعة أي عمليات غير طبيعية على الحدود، من خلال تبادل المعلومات والاسـتخبارات، بالإضافة لتفعيل منظومة القبة الحديدية على طول الحدود خاصة في إيلات، ومناطق الجنوب.

٢.٥ القراءة الإسرائيلية لمستقبل العلاقات المصرية- الفلسطينية في عهد الرئيس السيسي

تتمحـور السـيناريوهات المحتملـة في المدى القريـب للنظام المصـري الجديد تجاه القضية الفلسطينية، وفق القراءات الإستراتيجية الإسرائيلية، إما في الانكفاء على الذات والاسـتغراق في الهم المصري المحلي، وهو ما قد يعني مواصلة هجومه على «الإسـلام

السياســـي»، واستمرار موقفه السلبي تجاه حماس، وإما السعي للعب دور إقليمي نشط للتغطية على مشـــاكله الداخلية، وخشـــية من وقوع فراغ قد تستفيد منه أطراف منافسة، وهو ما قد يؤدي إلى ســـلوك أكثر توازنًا واســـتيعابًا للأطراف الفلســـطينية، بما في ذلك التخفيـــف من حدة الضغط على حماس. وأما الســـيناريو الثالث، وهو المرجح، فهو لعب دور إقليمي بالحد الأدنى، بحيث يمكن زيادة هذا الدور تدريجيًا بما يتناســـب مع تحسن الأوضاع في مصر، وهو ما يعني تبني الرؤية العامة لمنظومة «محور الاعتدال»، ومواصلة الهجوم على «الإســـلام السياســـي» مع تخفيف إجراءاته ضدّ حماس، وتخفيف الحصار عن قطاع غزة.

٦. التعامل مع «الملف النووي الإيراني»

تجمع التقارير الاســـتخباراتية لعـــام ٢٠١٤ على أن إيران هي العدو الإســـتراتيجي الأول لإســـرائيل، وأن مواجهة التهديد النووي الإيراني هو من أهم القضايا الأمنية التي تتعاطى بها القيادتان السياســـية والعسكرية الإسرائيلية منذ قيام إسرائيل، الأمر الذي يظهر بشـــكل جلي بتمحور المؤسســـة العسكرية الإسرائيلية حوله، كما يظهر في المؤتمر السنوي للقيادة العسكرية الإسرائيلية، وفي قراءات أو ندوات وتصريحات تخص الوضع الإستراتيجي لإسرائيل.[٤٥]

تجمع التقارير الاستخباراتية لعام ٢٠١٤ على أن إيـران هـي العدو الإستراتيجي الأول لإسرائيل

لعل المثير في التقدير الإستراتيجي السنوي لعام ٢٠١٤ أنه لم يبرز كما في السنوات الســـابقة مسألة الخيارات الإستراتيجية والأمنية وكيفية التعاطي معها واقعيًا وعمليًا في حال نجاح أو فشـــل المفاوضات بين الطرفين. بل تؤكد التقارير الأمنية على ثبات الموقف الإسرائيلي من الخطر الإستراتيجي لإيران النووية، وعلى عدم حدوث أي تغيير في مرحلة المفاوضات في «الرؤية النووية» لإيران التي لا تزال تسعى للوصول إلى مكانة دولة نووية، الأمر الذي ينســـجم مع تصريحات دوائر صناعة القرار والدوائر العسكرية في إسرائيل، التـــي ترى أن احتمال أن تتخلى إيران عن برنامجهـــا النووي غير وارد، وأن المفاوضات تسهل، بل تشرع، قضية تخفيف العقوبات على طهران، في الوقت الذي تواصل فيه تطوير قنبلتها الأولى، بعيدًا عن أعين مراقبي الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

تتخوف إســـرائيل المعترضة علـــى التقارب الإيراني– الاميركي من خريطة سياســـية إقليمية جديدة، تؤدي إلى شـــرعنة الدور الإيرانـــي المتعاظم في المنطقة. ولعل الرؤية عند أصحاب القرار في إســـرائيل، تنبني على الاســـتنتاج بأن الجمهورية الإسلامية لم تخفق في التمدد إقليميًا، وأن رفع العقوبات الغربية عن طهران وإخراجها من خانة العداء للغرب سيمهد الطريق أمامها نحو استكمال مشروعها وتثبيت موقعها كقوة إقليمية عظمى.[٤٦]

إن إسرائيل لا تتخوف، في المرحلة الراهنة، من إنجازات إيران النووية، بل من قدرتها على الإنجاز. وأي اعتراف من قبل المجتمع الدولي بحقها في تخصيب اليورانيوم لأغراض سلمية، يعني إفساح الطريق أمامها لاكتساب الخبرة واستكمال المشوار على طريق صناعة القنبلة الذرية.[٤٧]

تتخوف إسرائيل المعترضة على التقارب الإيراني - الاميركي من خريطة سياسية اقليمية جديدة، تؤدي إلى شرعنة الدور الإيراني المتعاظم في المنطقة

اضطرت الحكومة الإسرائيلية، وبتأثير أوساط اقتصادية، وخصوصا من جانب الصناعات العسكرية، إلى الاقرار بمحدودية تأثيرهم، على أصل الاتفاق والالتزام به، حيث فرض عليهم التعامل مع المفاوضات وما نجم عنها من اتفاقيات مرحلية على أنه أمر واقع، حيث بدأت المؤسسة السياسية بتبني نهج أكثر واقعية اتجاه الاتفاق النووي مع إيران، وبدأت تسعى إلى تعزيز موقفها في مرحلة التوصل إلى التسوية الدائمة.

وتدرك إسرائيل أنه لا شيء حتى الآن عطل المفاوضات الإيرانية– الأميركية. لا اجتياح داعش للموصل، ولا الحرب الإسرائيلية على غزة، ولا استمرار تدفق التنظيمات الإسلامية المتشددة السورية. ثمة حاجة أميركية إيرانية واضحة لإيصال المفاوضات إلى نتائجها الإيجابية. نتائج قد تغيّر تحالفات المنطقة برمّتها لو حصلت.[٤٨]

لا يختلف المعلّقون الإسرائيليون في ما بينهم حول أن تمديد المفاوضات أمر مريح، لأنه منع إبرام «اتفاق سيء»

١.٦ الموقف الإسرائيلي من مرحلة المفاوضات والاتفاقيات المرحلية

يتميز الملف النووي الإيراني عن غيره من ملفات الأزمات والنزاعات الدولية المعاصرة بكونه يقوم على الكثير من عناصر الشك في النوايا، والقليل من الوقائع والحقائق العلمية الملموسة والمؤكدة بشكل قاطع. وهذا ما وسع مساحة الجدل الأمني والصراع السياسي بين إيران وبين الدول الكبرى، وبخاصة الولايات المتحدة الاميركية. وفي مقلب آخر، بين إسرائيل ودول الغرب.[٤٩]

عنصر الشك في نوايا إيران النووية هو محور المفاوضات الأساسي والحاسم في المرحلة الراهنة، حيث خاض البرنامج النووي الإيراني مرحلة مفاوضات مقلقة وحذرة في فيينا أمام مجموعة الدول الست، فقد أظهرت معظم المباحثات تباينًا في الآراء، واختلافات جذرية حول المسائل الرئيسية العالقة، أبرزها قدرة تخصيب اليورانيوم التي سيُسمح لإيران بالاحتفاظ بها بموجب اتفاق محدد.

لا تضع الأطراف المشاركة في المفاوضات حول «النووي الإيراني» الملف الفلسطيني على طاولة بحثها في الوقت الراهن

ولهذا، جاء قرار تمديد مرحلة التفاوض، بعد أن انتهت المفاوضات التي استمرت ستة أشهر بين إيران ومجموعة «دول الخمس زائد واحد»، التي كانت قد بدأت مع توقيع «خطة العمل المشتركة» في كانون الثاني ٢٠١٤. وقد أفادت التقارير عن وجود فجوات كبيرة بين إيران والدول الغربية، أبرزها قدرة تخصيب اليورانيوم التي سيُسمح لإيران بالاحتفاظ بها بموجب اتفاق محدد.[٥٠]

أتــى قرار تمديد المحادثات بمثابة مفاجأة لإســرائيل (وغيرهــا)، فقد افترض معظم المراقبين الإســرائيليين عند التوقيع على «خطة العمل المشــتركة» أن المحادثات ستستمر لعــام واحد على الأقل، وهــذا احتمال نصت عليه الوثيقة صراحة. إلا أن كلا الطرفين قد أوضح أن التمديد الرســمي لستة أشــهر – وليس التمديد الوجيز «غير المذكور رسميًا» لبضعة أيام أو حتى بضعة أسابيع– سيكون رهنًا بإظهار الطرف الآخر نية جدية للتوصل إلى تسوية. وفي حين أن مثل هذه المحادثات قد تُشكل إلى حدّ كبير تكتيكًا تفاوضيًا– إذ يريد كل طرف أن يعتبر الطرف الآخر العشــرين من تموز ٢٠١٥ بمثابة فرصته المفضلة وربما الأخيرة للتوصل إلى اتفاقٍ نووي – يمكن في الواقع أن يكون ضمان التمديد أكثر صعوبة مما يفترضه الكثيرون.[٥١]

خففت الإدارة الأميركية من انتقاداتها لبناء المستعمرات خلال تطور المفاوضات الأميركية الإيرانية على برنامجها النووي، على أمل «مقايضة» ضمنية مع اللوبي اليهودي الصهيوني في الكونغرس بالتغاضي عن تخفيف الحصار والعقوبات الاقتصادية عن إيران

وأحد أســباب ذلك، هو أنه بموجب النظام المعقد الذي يُســتخدم لمراقبة وتسديد الدفعات الدوليــة لقاء مبيعات النفط الإيرانية، اســتلمت طهران دفعات نقديــة بقيمة ٤,٢ مليار دولار خلال الأشهر الستة الأولى من «خطة العمل المشتركة»، ومن المرجح أنها ستصرّ على تقاضي مبلغ أكبر خلال الأشهر الستة الثانية. وفعلًا، استطاع الرئيس أوباما أن يتخذ هذه الخطوة.

على الرغم من العمليات السرية المكثفة التي قام بهاالموساد من أجل إفشال البرنامج النووي الإيراني، إلا أنه تبيّن أن هذه العمليات فقدت عنصر التأثير التراكمي

أبدى الموقف الإسرائيلي الرسمي ارتياحا للتمديد، وتفهمًا لرغبة مفاوضي «دول الخمس زائد واحد» بـ «خطة العمل المشــتركة»، لإطالة الفترة التي تحتاجها إيران لإنتاج ســلاح نووي، أو على الأقل إيقاف تقدّم البرنامج النووي حتى ولو بشــكل مؤقت من أجل إفساح المجال أمام إجراء المحادثات. وفي حال انهيار المفاوضات، فمن شــبه المؤكد أن تستأنف طهران الأنشطة التي جمّدتها بموجب «خطة العمل المشتركة»: أي تخصيب مخزونها من اليورانيوم بنسبة ٢٠ في المائة، وتجهيز كافة المنشآت بأجهزة طرد مركزي، بالإضافةً إلى تطوير وتركيب طرادات مركزية أكثر حداثة، وتخزين اليورانيوم المخصب دون قيود، فضلًا عن اتخاذ خطوات ترمي إلى توفير الوقود لمفاعل الماء الثقيل المضغوط في مدينة آراك.

ولهذا، لا يختلف المعلّقون الإســرائيليون فــي ما بينهم حول أن تمديد المفاوضات أمر مريح، لأنه منع إبرام «اتفاق ســيء». ففي الوضع الراهن، يؤجل توســيع منظومة أجهزة الطرد المركزي، وعدم زيادة كمية اليورانيوم المخصّب أكثر من ٥٪ التي تنتجها، وتخصيب يورانيوم لمستوى مشع.

تقف إسرائيل أمام قرارات صعبة في حال تم التوصل لاتفاق سيئ مع إيران، أو في حال انهارت المفاوضات

كذلــك، تمديد المفاوضات لمدة ســبعة أشــهر، يصب في صالح إســرائيل، لأنه يمنح حكومتها ســبعة أشهر من أجل إعداد بدائل للتعاطي مع البرنامج النووي الإيراني، وفق النتائج التي ستنتهي إليها المفاوضات.

٢.٦ انعكاسات الاتفاق المتعلق بالبرنامج النووي الإيراني على القضية الفلسطينية

لا تضع الأطراف المشـــاركة في المفاوضات حول «النووي الإيراني» الملف الفلسطيني علـــى طاولة بحثها في الوقت الراهن، إذ يركز التيار الإصلاحي الإيراني أولوياته الحالية على القضايا الداخلية والاقتصادية، كما أن الطرف الإسرائيلي غير مستعجل في التوصل إلى حل للقضية الفلسطينية.

كما أن أيّ ترتيبات قادمة ســـتعتمد على مـــدى رغبة إيران في الانخراط في الترتيبات الإقليمية المستقبلية، ومدى رغبة القوى الكبرى في السماح لإيران بمثل هذا الدور، ومدى مـــا يملكه الطرفان من أوراق قوة. غير أنه ليس مـــن المتوقع في المدى المنظور أن يحدث تغيير جوهري في عقيدة النظام السياســـي الإيراني القائم على اعتبار إســـرائيل عدوًا، وعلى دورها المحوري في محور الممانعة والمواجهة.

إلا أن المقلق بالنسبة لإسرائيل، هو إمكانية التوصل إلى اتفاق نهائي بين إيران والغرب يعبر عن أن الإرادة الدولية قادرة على فرض مطالبها، والتوصل إلى تسويات سياسية لأي قضية دولية، لكن، من وجهة نظرنا، هذا التوصيف من المســـتبعد أن يتكرر في المستقبل القريب مع تطور تسوية القضية الفلسطينية لسببين:

اولًا – أن الطرف الفلسطيني لم يُكرس قناعة لدى المجتمع الدولي (خصوصًا لدى أطراف اللجنة الرباعية) بأن له مطالب إستراتيجية «غير قابلة للتفاوض»، بل قدم نموذجًا على يُسر التراجع في كل مرة. وهو ما جعل الإرادة الدولية تضغط عليه عند كل استعصاء فيســـتجيب لها، بينما أبدت إيران، بالرغم من الاختناق الاقتصادي من سياســـات الحصار، تشبثًا بمبدأ الحق في برنامج نووي سلمي، وبتخصيب عند مستوى معين. أي أن الـــدرس التفاوضي الذي قدمته إيران، لا يبدو أنه قابل للتكرار في الســـاحة الفلسطينية، نظرًا لتوازنات القوى. من الممكن، ان الإستراتيجية الجديدة التي تتبعها السلطة الفلسطينية في طرح القضية الفلسطينية كقضية دولية خارج إطار التفاوض المحدود مع إسرائيل، قد تؤدي إلى تعزيز وضعها التفاوضي مستقبلًا.

ثانيًـــا– إتقان الإيرانيين لتكتيك توزيـــع الأدوار في التعامل مع المجتمع الدولي، خصوصًا الغربـــي منه، حيث مارس التياران الإصلاحي والمحافظ توزيع الأدوار فيما بينهما. بينما قدم الفلسطينيون نموذجًا للتنافس فيما بينهم.

وأيضًا، عند ترتيب القضايا الســـاخنة (المزمنة منها والحديثة) في المنطقة العربية، فإن البرنامـــج النووي الإيرانـــي، هي قضية تعلو على القضية الفلســـطينية بحكم قوى الدفع وراء كل منها، وهو ما يعني أن هذه الموضوعات ســـتحيل القضية الفلسطينية إلى جدول الانتظـــار من جديـــد، بل برز في عام ٢٠١٤ أن الإدارة الأميركيـــة خففت من انتقاداتها

لبناء المستعمرات خلال تطور المفاوضات الأميركية الإيرانية على برنامجها النووي، على أمل «مقايضة» ضمنية مع اللوبي اليهودي الصهيوني في الكونغرس بالتغاضي عن تخفيف الحصار والعقوبات الاقتصادية عن إيران، مقابل غض الطرف بالقدر الكافي عن النشاطات الإسرائيلية الاستيطانية، أو حتى عمليات اغتيال أو عمليات عسكرية.

من السابق لأوانه التحدث عن آثار مباشرة للاتفاق على القضية الفلسطينية. غير أن الاتفاق أعطى مؤشرات عن إمكانية الوصول إلى تسويات سياسية بين إيران والقوى الكبرى. في الوقت الذي ستسعى فيه إسرائيل لتأكيد تفوقها النوعي وهيمنتها في المنطقة، فإن إيران ستسعى إلى أن تكون لاعبًا إقليميًا بارزًا، وستظل في المدى المنظور تعامل إسرائيل كعدو، بالتوافق مع البنية العقائدية والسياسية للنظام في إيران.

٣.٦ احتمالات ضربة عسكرية

تستمر إسرائيل باعتبار الضربة العسكرية الشاملة بمثابة خيارها الأخير الذي لن تلجأ إليه إلا بعد استنفاد كافة الخيارات الأخرى. وبدلًا من ذلك، قد تجد في تعطل المفاوضات فرصةً لتوجيه ضربتها مع انعكاسات دولية، منسجمة مع الموقف المعلن للرئيس أوباما، حيث أشار إلى أن الخيار العسكري لا يزال مطروحًا على الطاولة، رغم أن هذه التحذيرات تعتبر على نطاق واسع بأنها تفتقر للمصداقية، نظرًا لتردد الولايات المتحدة باستخدام القوة في سورية والعراق وأي مكان آخر.[٥٢]

«من المرجح أن لا تشن إسرائيل هجوما على إيران في عام ٢٠١٥، إلا إذا حدثت تغيرات مفاجئة»

يأتي التلويح بالخيار العسكري في ظل إدراك أوساط إسرائيلية أمنية وسياسية، أن إيران، لا إسرائيل، هي من نجحت في تحقيق أهدافها في المرحلة الراهنة. وأنه على الرغم من العمليات السرية المكثفة التي قام بها الموساد من أجل إفشال البرنامج النووي الإيراني، إلا أنه تبيّن أن هذه العمليات فقدت عنصر التأثير التراكمي، ولم تؤثر في النهاية على نجاح إيران في تحقيق أهدافها. وأيضًا، أن قدرة إسرائيل على التأثير على مسار المفاوضات بين إيران والدول العظمى محدودة، على الرغم من ضجيج نتنياهو. وخلافا لرغبة إسرائيل، فإن القوى العظمى أقرّت بحق إيران بمواصلة تخصيب اليورانيوم. ورفض طلب إسرائيل عمليًا بتصفية البرنامج النووي الإيراني، لكن القوى العظمى تعتبر هذا الطلب غير واقعي، لذلك وافقت على مواصلة إيران الاحتفاظ بالآلاف من أجهزة الطرد المركزي.

من المفترض، أن إسرائيل تقف أمام تحدي اتخاذ قرارات صعبة في حال تم التوصل لاتفاق سيئ مع إيران أو في حال انهارت المفاوضات، وأن قادتها مطالبون ببلورة إستراتيجية واضحة وجلية بشأن التعامل مع البرنامج النووي، تبعًا لنتائج المفاوضات.[٥٣]

ووفق القراءات والتحليلات الإسرائيلية، من المرجح أن لا يتم القيام بهجوم إسرائيلي

علـى إيران في عـام ٢٠١٥ إلا إذا حدثـت تغيرات مفاجئة، إذ من المسـتبعد أن تبادر إسـرائيل في مرحلة الرهان الغربي على المفاوضات والمسار الدبلوماسي، بل أيضًا خلال إجرائها، إلى أي خيار عسـكري عملاني مباشـر يستهدف المنشـآت النووية الإيرانية، ذلك أن عملًا كهذا سـيكون موجهًا للولايات المتحدة والغرب عمومًا، قبل أن يكون موجهًا لإيـران وبرنامجها النووي.[٥٤] وتعلو أصوات عدد من جنرالات إسـرائيل، بأنه يجب على إسرائيل بإزاء الظروف الجديدة أن تنشئ قدرة ردعية فعالة لا نظرية، لأن الخطط التي تم إعدادها إلى الآن فقدت كما يبدو جزءا كبيرا من صلتها بالواقع. فإذا فشـلت المحادثات مع إيران فإن القدرة العملياتية والردعية سـترمي إلى صد حصولها على القدرة الذرية. ومن الصحيح إلى الآن أن إسرائيل ربحت سنة هادئة في مجال الاستعداد لإيران. ويجب عليها في ٢٠١٥ أن تعود مع قدرات مختلفة يمكن إظهارها لأجل الردع.

ويبـدو أنه في المدى المنظور، في مرحلة المفاوضات، فـإن الهدف من التلويح بالخيار العسكري هو كبح الاندفاعة الأميركية والغربية نحو طهران، ومنحهم ورقة ضغط يمكنهم أن يستخدموها في مواجهة إيران لقولها إن البديل من الاتفاق هو جنون إسرائيلي قد لا تكون الولايات المتحدة نفسها قادرة على منعه. لكن التجارب السابقة أكدت وتؤكد أن عزم طهـران على مواصلة برنامجها النووي لم تحل دونه مثل هذه التهديدات التي وصلت في مراحل سـابقة إلى وضع كما لو أن الطائرات الإسرائيلية كانت على وشك الإقلاع، وهو أمر أشار ويشير إليه المعلقون الإسرائيليون بشكل صريح وضمني.

خلاصة القول، إن المفاوضات المسـتمرة، والاتفاق المرحلي والدبلوماسـية الهادئة بين إيـران والغـرب، عززت من إدراك إسـرائيل أن هناك قرارات تؤخذ على مسـتوى الأمن القومـي الأميركي بعيدًا عن أي اعتبـارات أو تأثير للوبي اليهـودي الأميركي.[٥٥] وعليه، بدلت الحكومة الإسـرائيلية لهجتها ومواقفها، وأخذت تتعاطى بواقعية أكثر وتفهم لحدود دورها إلى حدّ الانسجام مع الموقف الأميركي، دون التنازل على الضغط والتلويح بالخيار العسكري لمنع إيران من إمكانية انتاج قنبلة نووية.

ويبقى الموقف الإسـرائيلي ثابتًا بأنه في حال قبل العالم أن يكون الاتفاق النهائي مع إيران مشـابهًا للاتفاق المؤقت الذي تم إنجازه، فـإن هذا يعني قبولًا عالميًا بمكانة إيران كدولة على حافة قدرات نووية، وقادرة على تطوير أسلحة نووية في غضون بضعة أشهر.[٥٦] رغم تطمينات نائب الرئيس الأميركي جو بايدن، أن الولايات المتحدة لن تدع إيران تملك السلاح النووي في إطار المفاوضات مع طهران حول برنامجها المثير للجدل.[٥٧]

ويبقى الرهان الأساسـي لإسـرائيل أن إيران تبقى التحدي الأكبر للولايات المتحدة، حيـث تقف الولايات المتحدة وإيران في الطرف المعاكس من الطيف السياسـي للشـرق

الأوســـط. فالنزعات الأيديولوجية والأصولية البارزة للجمهورية الإســـلامية تجعلها حليفًا غير محتمل للغرب.[٥٨]

إجمال

تجمـــع القراءات والتقديـــرات أن الأزمات التي تواجه العالم العربي ســـتحوّل المنطقة إســـتراتيجيا، وســـتؤدي إلى مرحلة انتقالية قد تكـــون مليئة بالتحديـــات للأمن القومي الإســـرائيلي. لكن رغم ذلـــك، وبالمجمل، ما زالـــت التقديرات الاســـتخباراتية والقراءات الإســـتراتيجية المختلفة تجمع على أن الوضع الإســـتراتيجي لإسرائيل حاليا بات أفضل ويزداد توطدًا، انطلاقًا من تدهور الأوضاع الداخلية للأعداء الفعليين والمحتملين لإسرائيل، وتراجع عناصر قوتهم تبعًا لذلك.

على المستوى الفلسطيني، تجمع التقارير الاستخباراتية الإسرائيلية، وخاصة التقدير الاســـتخباراتي الســـنوي، بأن الحرب على غـــزة ترتبط بتجميد المفاوضات الفلســـطينية الإسرائيلية، مع نهاية شهر نيسان ٢٠١٤، وتوقيع اتفاق المصالحة الفلسطينية بين منظمة التحرير وحركة حماس الذي يحمل في طياته إرهاصات التطور العســـكري على الساحة الفلســـطينية– الإســـرائيلية، الذي أدى إلـــى إطلاق الجيش الإســـرائيلي عملية «الجرف الصامد» ضد قطاع غزة.

ما زالت التقديرات الاستخباراتية والقراءات الإستراتيجية المختلفة تجمع على أن الوضع الإستراتيجي لإسرائيل حاليا بات أفضل ويزداد تـــوطـــدًا، انـــطـــلاقًـــا مـــن تـــدهـــور الأوضاع الداخلية للأعداء الفعليين والمحتملين لها

التوصيف الفعلي للأبعاد الإســـتراتيجية للحرب على غزة، هـــو «توافق» آليات الإنهاء والترتيب من أجل تحقق الغاية الإســـتراتيجية للطرفين. فعلى المســـتوى الإســـتراتيجي، أدركت إســـرائيل أن الأيام التي الحقت فيها الهزيمة الإستراتيجية بأعدائها ولت إلى غير رجعة، وفي المقابل، تدرك حماس، أنه مهما تســـلحت، لن تســـتطيع التغلب عسكريًا على إسرائيل حتى في المدى البعيد. لكنها تسعى إلى سلاح ينتج توازن رعب معها.

ويرى الإســـرائيليون أن التدهور الأمني بين إســـرائيل والســـلطة الفلسطينية أو بين إسرائيل وغزة، خيار واقعي في عام ٢٠١٥.

في السياق الإيراني، تتمحور التقارير الأمنية حول ثبات الموقف الإسرائيلي من الخطر الإستراتيجي لإيران النووية، وعلى عدم حدوث أي تغيير في مرحلة المفاوضات في «الرؤية النووية» لإيران التي لا تزال تســـعى للوصول إلى مكانة دولة نووية. الموقف الإســـرائيلي ثابت بانه في حال قبل العالم أن يكون الاتفاق النهائي مع إيران مشـــابه للاتفاق المؤقت الـــذي تم إنجازه، فإن هذا يعني قبولًا عالميًا بمكانة إيران كدولة على حافة قدرات نووية، وقادرة على تطوير أسلحة نووية في غضون بضعة أشهر.

إن المفاوضات المستمرة والاتفاق المرحلي والدبلوماسية الهادئة بين إيران والغرب، عززت

من إدراك إســـرائيل أن هناك قرارات تؤخذ على مســـتوى الأمن القومي الأميركي، بعيدًا عـــن أي اعتبارات، أو تأثير للوبي اليهودي الأميركي. وعليه، بدلت الحكومة الإســـرائيلية لهجتها ومواقفها، وأخذت تتعاطى بواقعية أكثر ، وبتفهم لحدود دورها، إلى حدّ الانسجام مع الموقف الأميركي، دون التنازل على الضغط والتلويح بالخيار العسكري لمنع إيران من إمكانية إنتاج قنبلة نووية.

الهوامش

١ التقدير الاستخباراتي السنوي جزء من تقليد دائم يضع أمام قادة الجيش والقيادة السياسية توقعات التطورات السياسية والعسكرية في العام المقبل. ويفترض أن يشكل تقدير شعبة الاستخبارات هذا، المكوّن عمليًا من سلسلة التهديدات المحتملة الواجب العمل على توفير ردود عليها، الأساس لخطة العمل الأمنية الاقتصادية السياسية لدولة إسرائيل.

2 Emily B. Landau& AnatKurz, «Arms Control and National Security: New Horizons», Memorandum, No. 135, Tel Aviv: Institute for National Security Studies, April 2014.

3 Kurz Anat&Brom Shlomo, eds, Strategic Survey for Israel 2014- 2015 , Tel Aviv: Institute for National Security Studies, 2015.

4 Kurz Anat& Brom Shlomo, eds, Strategic Survey for Israel 2014 -2015 , Tel Aviv: Institute for National Security Studies, 2015.

5 Kurz Anat& Brom Shlomo, eds, Strategic Survey for Israel 2014 -2015, Tel Aviv: Institute for National Security Studies, 2015.
Eyal Zisser, «The End of the Syrian Revolution: Between Abu Bakr al-Baghdadi's Islamic Caliphate and Bashar al-Assad's Baath Regime», Strategic Assessment, Volume 17, No. 3, October 2014.

6 David Friedman, «Dismantling Chemical Weapons in Syria: Lessons, Insights, and Implications for Israel», Strategic Assessment, Volume 16, No. 4, January 2014.

7 Kurz Anat& Brom Shlomo, eds, Strategic Survey for Israel 2014 -2015 , Tel Aviv: Institute for National Security Studies, 2015.

8 YoelGuzansky, «Israel and the Arab Gulf states: from tacit cooperation to reconciliation?», Israel Affairs, DOI: 10.1080/ 13537121.2014.984424.
YoelGuzansky, ErezStriem, «The Gulf States and Iran following the Interim Deal», Memorandum, No. 142, Tel Aviv: Institute for National Security Studies, September 2014.

9 Shmuel Even, Yesha Sivan, «Managing Intellectual Property in the Defense Establishment: Opportunities and Risks», Military and Strategic Affairs, Volume 6, No. 3, December 2014.
Joe Charlaff, «Cyberspace: The new battleground», Homeland Security Today, November 05, 2014.

10 Benedetta Berti, Weathering the «Spring» Israel's evolving assessments and policies in the changing Middle East, ISPI, November 12, 2014.

11 Gilead Sher, «A Proactive Policy for Israel: A Commentary on «Is Unilateralism always bad?», Negotiation Journal, April 01, 2014.

12 Shmuel Even, The Keys to the Gaza Strip, INSS Insight, No. 597, August 25, 2014.

١٣ الموقع الإلكتروني لـ «قناة ٧»، ٢٠١٤/٧/٢١. www.inn.co.il/News/News.aspx/٢٨٠٤٩٧ (آخر زيارة ٢٠١٥/٢/٨).

١٤ الموقع الإلكتروني للجيش الإسرائيلي «تساهل»، ٢٠١٤/٧/٢٠.
20941-he/Dover.aspx-www.idf.il/1133 (آخر زيارة ٢٠١٤/٢/٦)

١٥ عاموس يدلين. «وقف إطلاق النار من طرف واحد»، **نظرة عليا**، ٢٠١٤/٨/٤.

16 BenedettaBerti, «Dangerous Disarmament», Foreign Affairs, August 06, 2014.

17 Amos Yadlin, «To Save Gaza, Destroy Hamas», International New York Times, July 25, 2014.

18 UdiDekel, «Israel-Hamas: Conditions for a Stable Ceasefire», INSS Insight. No. 575, July 17, 2014.

19 Kobi Michael, «Dealing with Hamas' Military Force Reconstruction», INSS Insight. No. 606, September 11, 2014.

20 Yoram Schweitzer, «How Hamas Sees its Achievements in Operation Protective Edge, and How Israel Should Respond», INSS Insight, No. 586, August 7, 2014.

21 OdedEran, «Anything but 1701, Anything but 1860», INSS Insight. No. 574, July 16, 2014.

22 BenedettaBerti& Yoram Schweitzer, «Hizbollah's Political and Security Situation: Existing and

Emerging Challenges», INSS Insight, No. 529, March 19, 2014. Amos Yadlin, «The Case for Unilateral Action», Mosaic, September 15, 2014.

23 YagilHenkin, «And What If We Did Not Deter Hizbollah?», Military and Strategic Affairs, Volume 6, No. 3, December 2014.

٢٤أهمية التقديرات الجديدة أنها تأتي على لسان اللواء احتياط يعقوب عميدرور، مستشار الأمن القومي السابق لرئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو حتى فترة وجيزة، والذي خدم في السابق رئيساً لوحدة الأبحاث في الاستخبارات العسكرية (أمان).

25 BenedettaBerti &Yoram Schweitzer, «Hizbollah and the Next War with Israel: Experience from Syria and Gaza», Strategic Assessment, Volume 17, No. 3, October 2014.

26 YagilHenkin, «And What If We Did Not Deter Hizbollah?»,Military and Strategic Affairs, Volume 6, No. 3, December 2014.

27 Omer Einav, «The Attack in the Golan Heights: Is an Israel-«Axis» Conflict Expected?», INSS Insight, No. 658, January 27, 2015.

28 UdiDekel& Orit Perlov, «Future Israeli Strikes in Syria: Shifting Dynamics? As Reflected in Syrian Discourse on the Social Media», INSS Insight, No. 644, December 21, 2014.

29 Omer Einav, «The Attack in the Golan Heights: Is an Israel-«Axis» Conflict Expected?», INSS Insight, No. 658, January 27, 2015. UdiDekel, «The Incidents in the Northern Theater (Syria and Lebanon): A Change in the Rules of the Game?», INSS Insight, No. 531, March 25, 2014.

30 Benedetta Berti, «No Escape from War», Foreign Affairs, January 22, 2015.

31 Omer Einav, «The Attack in the Golan Heights: Is an Israel-«Axis» Conflict Expected?», **INSS Insight**, No. 658, January 27, 2015.

32 Ephraim Kam, «Iran has Hezbollah's back», Israel Hayom, January 22, 2015.

33 Amos Yadlin, «What strategic challenges does 2015 hold for Israel?»,Ynet, January 02, 2015

34 Yoram Schweitzer& BenedettaBerti, «Hizbollah Closes a Breach of its Outer Shield: The Threat to Israel», «INSS Insight». No. 648, December 25, 2014.

٣٥ الموقع الإلكتروني لـdebka, ٢٠١٤/١٢/٢ www.debka.co.il/search/tag/ תיזבאללה اخر تردد ٣/ ٢/٢٠١٥.

٣٦ الموقع الإلكتروني لجريدة «إسرائيل اليوم» ٢٠١٥/٢/٩ .

http://www.israelhayom.co.il/article/238283(2014/2/9 (آخر تردد)

37 Eyal Zisser, «The End of the Syrian Revolution: Between Abu Bakr al-Baghdadi's Islamic Caliphate and Bashar al-Assad's Baath Regime», Strategic Assessment, Volume 17, No. 3, October 2014.

38 Kurz Anat& Brom Shlomo, eds, Strategic Survey for Israel 2014- 2015, Tel Aviv: Institute for National Security Studies, 2015.

39 م.س & EyalZisser, «The End of the Syrian Revolution: Between Abu Bakr al-Baghdadi's Islamic Caliphate and Bashar al-Assad's Baath Regime», Strategic Assessment, Volume 17, No. 3, October 2014.

٤٠ أيتمارراربينوفيتش، «صعود وهبوط في الحرب الأهلية في سورية»، **نظرة عليا**، ٢٠١٤/٠٩/١٥ (بالعبرية).

٤١ الموقع الالكتروني لجريدة يديعوت أحرونوت، ٢٠١٤/١١/٢٧.

2015http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4597054,00.html/02/9 آخر تردد

٤٢ الموقع الالكتروني لجريدة « **هآرتس**»، ٢٠١٤/٠٢/٢٤.

http://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.2505573. (2015/2/9 (آخر تردد)

43 Gabi Siboni, Ram Ben-Barak, « The Sinai Peninsula Threat Development and Response Concept» Analysis Paper No. 31, Saban Center for Middle East Policy at Brookings and **INSS**, January 2014.

44 Yoram Schweitzer& ShaniAvita, «Jihadi War in Sinai», INSS Insight, No. 609, September 28, 2014. Zack Gold, «Egypt and Israel: Sinai Heat Thaws the Cold Peace», Middle East Institute, December 16, 2014.

45 AvnerGolov&YoelGuzansky, Iran Matters, June 23, 2014.

46 AvnerGolov, «The United States, Israel, and the Possibility of Formulating an Outline for a Final Agreement with Iran», INSS Insight, No. 543, April 30, 2014.

47 AvnerGolov, «Situation Assessment on the Iranian Nuclear Program: Three Events, Two Questions, and One Crucial Meeting», INSS Insight. No. 523, March 2, 2014.

48 ShlomoBrom, «in The Interim Deal on the Iranian Nuclear Program: Toward a Comprehensive Solution?», eds. Emily B. Landau and AnatKurz, Memorandum No. 142, Tel Aviv: Institute for National Security Studies, September 2014.

49 AvnerGolov& YoelGuzansky, Iran Matters, June 23, 2014.

50 Emily B. Landau, «The late November extension of the Iran nuclear talks», NUPI, January 06, 2015.

51 Emily B. Landau, «The late November extension of the Iran nuclear talks», NUPI, January 06, 2015.

52 AzrielBermant& Yonathan Lerner& Tamar Levkovich, «Simulation Exercise: The Aftermath of a «Bad Deal» with Iran», INSS Insight, No. 624, November 2, 2014.

53 Amos Yadlin& AvnerGolov, «How to Avoid a Bad Deal With Iran», Foreign Policy, December 03, 2014.

54 AvnerGolov, «The United States, Israel, and the Possibility of Formulating an Outline for a Final Agreement with Iran», INSS Insight, No. 543, April 30, 2014.

55 Emily Landau, «Why Congress Won't Be to Blame If Nuclear Talks with Iran Fail», The National Interest, January 27, 2015.

56 AvnerGolov, «Why Israel Fears Containment of a Nuclear Iran», National Interest, May 21, 2014.

٥٧ قال بايدن، خلال خطاب أمام «منتدى ســـابان» الموالي لدولة إســـرائيل في واشـــنطن: «سمعنا الكثير من التفاهات حول موقفنا حيال إيران. سأعلن هذا الموقف إذاً في شكل واضح جداً. لن ندع إيران تملك السلاح النووي، نقطة على السطر. النقاش انتهى. هذا الأمر لن يحصل ما دمنا هنا».

الموقع الإلكتروني لجريدة «يديعوت أحرونوت، ٢٠١٤/١١/١٤.

html.77571,00-www.ynet.co.il/headlines/1,7340,L-0 آخر تردد (٢٠١٥/٢/٢)

58 EphraimKam, «Is strategic cooperation between the United States and Iran possible?», Iran Matters, August 20, 2014.
Emily Landau, «Coming soon: The US-Iran blame game», The Times of Israel, June 25, 2014.

الباب الخامس

المشهد الاقتصادي

د. عاص أطرش

مدخل

في ظل تباطؤ الطلب العالمي، وتناقص وتيرة معدلات النمو الاقتصادي في الدول المتطورة والدول الصاعدة، وفي حالة من الأجواء الجيو – سياسية غير المستقرة في الشرق الأوسط وأوكرانيا، وفي ظل حرب مدمرة على غزة، وتوقف المفاوضات مع الفلسطينيين، تراجع أداء الاقتصاد الإسرائيلي خلال العام ٢٠١٤ مقارنة مع الأعوام السابقة، وبالأخص منذ عام ٢٠١١، وانخفض الناتج المحلي للفرد بوتيرة عالية مقارنة مع العام ٢٠١٣. يضاف إلى ذلك، عدم المصادقة على الميزانية جديدة للعام ٢٠١٥، والقرار بإجراء انتخابات مبكرة في آذار ٢٠١٥. الوضع مشابه تماما لما كان عليه عام ٢٠١٢: حرب على غزة، وعدم مصادقة على الميزانية، ودخول انتخابات مبكرة في بداية عام ٢٠١٣.

تراجع أداء الاقتصاد الإسرائيلي خلال العام ٢٠١٤ مقارنة مع الأعوام السابقة، وبالأخص منذ عام ٢٠١١.

تُظهر نظرة سريعة على معدلات النمو – للوهلة الأولى– أن الأداء الاقتصادي مستقر رغم كل العواصف الذي عصفت به خلال عام ٢٠١٤، ولكن التمعن في عوامل التنمية، واعتمادها بالأساس على زيادة الطلب المحلي وزيادة الإنفاق العام، لهو أمر مقرون بعلامات استفهام تجاه المستقبل، خاصة أن الاستثمار العام في رأس المال المادي انخفض خلال العام الحالي، وارتفعت الصادرات بوتيرة منخفضة، ويضاف إلى ذلك الأجواء الحالية للانتخابات البرلمانية التي تلزم الجهاز الاقتصادي أن يتصرف حسب السياسة المالية لعام ٢٠١٤ على الأقل حتى منتصف الربع الثالث لعام ٢٠١٥ إن لم يكن أكثر، ما يلزم البنك المركزي بالتدخل من خلال السياسات النقدية من أجل المحافظة على